

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

استخدام الدين في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل: تجربة الجزائر نموذجا

Using Religion to combating terrorism in Sahel:

Algerian experience as a model

ط.د فريجة عبد الرحمان، Fridja abderrahmane
abderrahmane.fridja@univ-batna.dz
جامعة باتنة-1
University of batna-1
المؤلف المرسل : د.بن يزة يوسف Benyza youcef
youcefbenyezza@yahoo.com

تاريخ القبول : 2019-05-24

تاريخ الاستلام : 2019-04-24

ملخص:

من بين السمات المميزة للإرهاب الدولي في السنوات الماضية انتشار الجماعات الإرهابية القائمة على مرجعيات دينية، تمارس العنف كواجب إلهي أو عمل مقدس يستمد شرعيته بالنسبة لها من النصوص المقدسة وتبرره السلطة الدينية. ولا يقتصر الإرهاب المسنود دينيا على الجماعات الإسلامية المتطرفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل إن جماعات أخرى تقاسمها نفس الخصائص في إضفاء الشرعية على العنف على أساس التعاليم الدينية، والشعور بالاغتراب والعزلة، وما يصاحب ذلك من تطرف ومعاداة للمجتمع.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الكيفية التي توظف بها بعض الحكومات الدين في نشر أفكار التطرف، وتأطير المتطرفين فكريا وماديا لخدمة أجندات سياسية قوامها الهيمنة على الشعوب والسيطرة عليها، على غرار ما تفعله الحركة الوهابية، كما تهدف من جهة أخرى إلى تسليط الضوء على مجهودات حكومات أخرى لتوظيف الدين ذاته لمحاربة آفة التطرف من خلال استخدام ودعم الحركات الدينية المعتدلة، على غرار ما قامت به الجزائر من دعم للحركات الصوفية العابرة للحدود في منطقة الساحل.

كلمات مفتاحية: عبد العزيز بوتفليقة، الصوفية، الوهابية، الإرهاب، الجماعات الإسلامية، منطقة الساحل

Abstract

One of the distinguishing features of international terrorism in the previous years has been the resurgence and spread of terrorist groups motivated by religious references, using violence as a holy duty or a sacred act that derives its legitimacy from scripture and justified by religious authority. Moreover, religious terrorism is not restricted to Islamic terrorist groups exclusively in the Middle East and North Africa; other groups share the same characteristics, which are the legitimization of violence based on religious precepts, the sense of profound alienation and isolation, accompanied by the extremism and the hostility towards the society.

This study targets to understand how some governments employ religion to propagate ideas of extremism, and to indoctrinate extremists ideologically to serve the political agendas of dominating, controlling and directing peoples, as the Wahhabi movement does, and to climax the efforts of other governments to employ the same religion to combat the scourge of extremism by using and supporting moderate religious movements, as

Algeria has done to support the Sufi movements across the border in the Sahel.

Keywords : Abdelaziz bouteflika; Sufism; Wahhabism ; terrorism ; islamic groups ; sahel region.

1. مقدمة:

تولي مراكز الدراسات ومراكز صنع القرار اهتماما متزايدا للحركات الصوفية المنتشرة على امتداد الجغرافيا العربية وتحاول اعتمادها كأداة دينية تراها كقوة لمكافحة الإرهاب والتطرف من خلال دعمها وتمكينها من التغلغل أكثر في المجتمعات وتوفير وسائل الاستقطاب للأفراد والجماعات الدينية الراديكالية التي تقض مضاجع الحكام، لما لها من قدرة كمؤسسات دينية شعبية في احتواء الحركات الإسلامية المتطرفة المشتغلة بقضايا التغيير الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي، التي احتلت الساحة كرد فعل على فشل المشاريع الفكرية (القومية-الاشتراكية وحتى الليبرالية) في تحقيق النهضة العربية والإسلامية المنشودة، وكبديل للدولة العلمانية.

لقد كان غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان حدثا هاما، استغلته المملكة العربية السعودية لمحاربة الشيوعية بكل أشكالها من أجل تشتيت الأنظار عن دعمها السياسي للحركات الإسلامية المتطرفة، خاصة بعد صدور فتوى مفتي المملكة بضرورة الجهاد في أفغانستان الذي هو "فرض كفاية". وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا-المستفيدة من مشاريع نفطية في السعودية- لتسهيل دعم الجماعات الإسلامية ضد المد الشيوعي في قوس الأزمات الممتد من أفغانستان، المحور السوري اللبناني، مصر، إلى شمال إفريقيا باستخدام الجمعيات غير الحكومية¹

وكدولة هشة، عانت جزائر ما بعد الاستعمار من الجماعات الإسلامية – التي تبنت النظرة الدينية السلفية الوهابية، وحاولت الدولة التصدي لها باستخدام كل الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة الصلبة، إلا أنها تبنت سياسة متكاملة متعددة المسارات لاحتواء مخلفات حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الحزب الإسلامي الأكثر شعبية والذي فاز في الانتخابات الملغاة وذلك من خلال التأثير في المجالات الدينية وتحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية في المجالات التي استثمرت فيها الجماعات الإسلامية المتطرفة والتي تشكلت بعد حل ذلك الحزب واستغلالها للاحتجاجات الشعبية-التي سببها الإحباط الاجتماعي

والهشاشة الاقتصادية من أجل الدعوة إلى بناء دولة إسلامية وفقا للنظرية اللاهوتية التي تعتنق التعصب والعنف المؤدي إلى الإرهاب.

هذه الجماعات وفي عزف متناغم مع قوى استئصالية داخل النظام السياسي أدخلت الجزائر في دوامة عنف طويلة الأمد استخدمت فيها تكتيكات إرهابية بتوجيه وتبرير ديني للوصول إلى أهداف سياسية، كان للدعم المالي والروحي الخارجي دور كبير في تعفن الأوضاع لمدة عشرية كاملة، إلى غاية قدوم عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم بعد انتخابات مثيرة للجدل سنة 1999، هذا الأخير حاول التكيف مع إشكالية الصراع، وإيجاد طريقة مناسبة للاستئصال الروحي والفكري للجماعات الإسلامية المتشددة-المسلحة- وذلك باللعب على وتر التكوينات الدينية التقليدية القائمة على الإسلام الصوفي المعتدل، وهو مسعى جديد في إستراتيجية مكافحة إرهاب الجماعات الإسلامية المتطرفة فكريا موازي لمسعى إيجاد وعاء سياسي لبقايا الحزب المحظور ممثلا في الأحزاب الإسلامية التابعة لتيار الإخوان المسلمين وهي كلها إجراءات مكملية للمقاربات السياسية والقانونية التي جاء بها قانون المصالحة الوطنية والتي نجحت جزئيا في احتواء الجماعات الإسلامية المتطرفة.

إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، وباعتبارها واحدة من الأدوات الناعمة، كانت قد نالت حظا وافرا من الاهتمام في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف، إلى أي مدى تمكنت الحركات الدينية الصوفية المعتدلة من المساهمة في مكافحة هذه الظاهرة في الجزائر من خلال الأدوار التي لعبتها في إيجاد بدائل روحية لاحتضان النزوع الفطري لكثير من الأفراد نحو التدين والغلو في الدين.

فرضيات الدراسة:

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة نقترح الفرضية التالية للاختبار:

- إن فشل الإستراتيجية العسكرية الصلبة في التعامل مع الجماعات الإسلامية المسلحة، دفع بالنظام السياسي الجزائري، إلى نهج مقارنة متكاملة لمعالجة معضلة التطرف تتلاءم مع طبيعة التهديد، قائمة على حلول سياسية أمنية مدعومة بأنشطة وبرامج اقتصادية-اجتماعية وثقافية وروحية بالاعتماد على الحركات الصوفية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إظهار الدور الذي يلعبه الدين (الصوفي) المعتدل في مكافحة الفكر الديني المتطرف.
- التمييز بين المفاهيم المتعلقة بالإسلام كدين يشكل للمؤمنين اعتقاداً، والإسلام السياسي المتطرف المرتبط بالجماعات التي تسعى لاستغلال المظالم الاجتماعية الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية.
- إظهار دور الإسلام الصوفي المعتدل في مكافحة الإرهاب والتطرف الديني في الجزائر.

محاور الدراسة

مقدمة تتناول:

- مسألة دمج الدين في دراسات الإرهاب ومكافحة الإرهاب
- عودة الدين كمتغير في العلاقات الدولية؛
- علاقة الدين بالإرهاب؛
- التطرف الديني كسبب لنشأة الإرهاب؛
- دور الدين (الصوفي) في مكافحة الإرهاب والتطرف؛

المحور الأول يتناول:

- الخلفية التاريخية لمسار العنف والاحتجاجات العنيفة في الجزائر؛
- طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر بعد الاستقلال؛
- نشأة الجماعات الإسلامية وتطور الفكر الديني المتطرف في الجزائر؛
- الإصلاحات السياسية وصعود الأحزاب الإسلامية في الجزائر؛
- مسار الانتقال من الإسلام السياسي المتشدد إلى العنف والجريمة الإرهابية المنظمة؛

المحور الثاني يتناول:

- مكانة المقاربة الروحية في الإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف؛
- من المقاربة الصلبة إلى المقاربة الناعمة؛
- عبد العزيز بوتفليقة وتعزيز المؤسسة الصوفية؛
- مكانة المؤسسات الصوفية في السياسة الدينية الجديدة: ضبط/إعادة الهيكلة/السيطرة؛

المحور الثالث يتناول:

- بقايا الجماعات الإسلامية المسلحة: التمدد عبر الوطني وضرورة توسيع مبادرات مكافحة الإرهاب والتطرف؛
 - بقايا الإرهاب: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM (المغرب العربي-الساحل الإفريقي)؛
 - الآليات الجزائرية في مواجهة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: السياسية، الأمنية العسكرية-القانونية؛
 - دمج الدين الصوفي في السياسة الخارجية الجزائرية: نحو توظيف دبلوماسية (الدينية) عامة عبر وطنية؛
2. دمج الدين في دراسات الإرهاب ومكافحة الإرهاب:

إن دراسة العلاقة بين الدين والإرهاب، توفر لنا مدخلا هاما في البحث عن مسلك/خيطة يربط بين الأحداث التاريخية والدراسات الأكاديمية، من أجل الوصول إلى العوامل المرتبطة بالأحداث الدولية والتاريخية التي أثرت على الوضع الداخلي، وساهمت في نشأة وتطور الحركات الإسلامية (في الجزائر)، انطلاقا من:

1.2 – فحص أهمية عودة الدين إلى العلاقات الدولية ودمجها في دراسات الإرهاب ومكافحته، والوصول إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، التي زاد فيها الاهتمام بالدين في العلاقات الدولية.² لكن هذا التصاعد والاهتمام بالدين لم يكن وليد هذه الفترة فقط. لأن الدين –خاصة من الناحية الأكاديمية- كان موجودا في مناهج تحليلية عديدة تؤكد على أهميته وتجده في قضايا/السياسة العالمية قبل أحداث 9/11.³ أهمها، نذكر: دراسة صدام الحضارات clash of civilizations، عند صامويل هنتجتون Samuel Huntington (1993-1996) الذي يتحدث عن الدين كجوهر في الصراع بين المجموعات في مختلف الحضارات، التي تعتمد في المقام الأول على الجانب الأيديولوجي والاقتصادي.⁴ والدراسة المميزة لكوبالكوفا فاندولكا vandulka kubàlkova، التي قدمت فيها نموذجا جديدا يدعى: اللاهوت السياسي الدولي (IPT) International Political Théology، التي طرحت من خلاله تساؤلا حول إمكانية دراسة عودة الدين وتأثيراته في السياسة العالمية، ومحاولة تجاوز الإغفال المنهجي وإهمال دور الدين والثقافة، والأفكار، والأيديولوجيات في حسابات العلوم الاجتماعية والسياسة العالمية.⁵

2.2. علاقة الدين بالإرهاب:

إن أطروحات عودة الدين في العلاقات الدولية تكون غير كافية لفهم تأثير الدين، إذا تم إهمال تداخله مع الإرهاب، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.⁶ وبالرغم من أن علاقة الدين كقوة دافعة للإرهاب في الوقت المعاصر، فقد تم فحصها ودراستها قبل هذا التاريخ (9/11) (رابوبورت 1984، هوفمان 1995، رانستورب 1996، ليسرو وآخرون 1999...) لذلك فإن هذه الهجمات أنشأت/أو جددت حقلا يبحث في المصطلحات الأكثر تداولاً في وسائل الإعلام ومن صانعي سياسات، وحتى من طرف العلماء، الدارسين والأكاديميين -في إطار البحوث التي تسعى إلى إيجاد نموذج فعال لمكافحة الإرهاب والتطرف - التي ربطت الدين كسبب جذري لنشأة الإرهاب.⁷ و تماشياً مع تحليل رابوبورت **rapoport** وموجات الإرهاب الأربعة، فإن المظاهر الحالية للإرهاب لها بعد ديني خاصة بعد تصاعد الهجمات الإرهابية بشكل رهيب. (ارتفعت من رقمين في 1980 إلى 58 بعد خمسة عشر (15) سنة) وبالتحديد نتكلم عن التطرف الديني الأصولي.⁸ وفي الدور الذي تلعبه هذه الراديكالية الدينية في تحفيز ودعم/ توجيه النشاط الإرهابي،⁹ مع تنوع/اختلاف المداخل النظرية التي تدرس التطرف الديني كسبب مباشر لنشأة الإرهاب.¹⁰ وفي ظل هذا التنوع في الآراء والإختلاف في وجهات النظر حول ما إذا كان الدين سبب مباشر في نشأة الإرهاب، لابد من التأكد من الافتراضات القائلة بأن الدين يسبب الإرهاب؟

هل الدين يسبب الإرهاب؟

للإجابة على هذا التساؤل، اعتمد Jürgensmeyer Mark على تحليل كتابين صدرتا سنة 2005: الأول Dying to Win: "الموت من أجل الفوز: المنطق الاستراتيجي للإرهاب الانتحاري" Robert A. Papel بعنوان: "Logic of Suicide Terrorism" «The Strategic»، أما الكتاب الثاني لـ Hector Avalos "كلمات القتال: أصول العنف الديني". وبناءً على افتراضات الدين يسبب/لا يسبب الإرهاب، توصل إلى نتيجة أن الدين ليس هو المشكلة، لكنه الوسيلة التي من خلالها يتم التعبير عن القضايا السياسية الاجتماعية- الاقتصادية في ظروف الصراع، التي تلعب فيها اللغة الدينية والأفكار أدواراً هامة في تأجيحها للوصول إلى أهداف سياسية تختلف حسب دوافع أفرادها، وغالباً ما يتم التعبير عن الشكاوي -الشعور بالاغتراب والتمهيش والإحباط الاجتماعي من خلال الصور الدينية، وتنظيم الاحتجاجات من قبل الزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية. وبالتالي الدين ليس هو المشكلة الرئيسية، وإنما هو الوسيلة التي من خلالها يتم التعبير عن القضايا الإشكالية.¹¹ وهذا ما ذهب إليه Lucky Asuelime و David Ojochenemi، في ربط نشأة الإرهاب

القائم على الدين بالعوامل الاجتماعية-الاقتصادية. مؤكداً على أن غياب الرعاية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر، المظالم، عدم المساواة...) تخلق مجتمعا محبطا يشجع الناس على الانضمام إلى المنظمات/الجماعات المتطرفة التي تعتمد على مصادر خارجية، لتوفر الأمن الاقتصادي والاجتماعي في ظل: النظم السلطوية/أو غير الليبرالية.¹² أو في ظل نظم الحكم التي قد تنحاز إلى طائفة/نخبة/فئة على حساب أخرى في الدين الواحد أو بين الأديان الرئيسية داخل المجتمع متعدد الأديان، وهذا يخلق معضلة أمنية مجتمعية أين تجد الطوائف/الجماعات نفسها في وضع الاعتماد على النفس واللجوء إلى مكونات مجتمعية بدلا من مؤسسات الدولة، أو اللجوء إلى فواعل خارجية قادرة على تزويدها بأدوات الصراع خصوصا إذا كان يجمعها معها عامل مشتركة (الفكر الديني، اللغة، الثقافة، الأيديولوجيات...).¹³

ما هو الدين الذي يؤدي إلى الإرهاب؟

لقد ركزت معظم دراسات الإرهاب ومكافحة الإرهاب على الدين الإسلامي كسبب لنشأة الإرهاب (Rasler ; and Thompson, 2009rapoport, 2004)، لكن هناك من يشيد بالإسلام كدين سلام-Smock & Qamar (2009)؛ ul, 2009؛ Hill, 2010؛ Funk, 2010؛ Muedin, 2015؛ رواج، 2018) وعلى الرغم من أن دين الإسلام الرئيسي دين سلام إلا أنه لا يخلو من المذاهب/الفروع، التي تدعو إلى التطرف مثله، مثل الديانات الأخرى كالسيحية و اليهودية.¹⁴ وينقسم: الإسلام إلى تقاليد (سنية وشيعية)، ولكنه ينقسم أيضا إلى مجموعة متنوعة من التقاليد المشتقة من الدين الأساسي: الحنفية، المالكية، الصوفية، السلفية(الوهابية)، الأحمدية، الإسماعيلية، الخمينية(الشيعية).¹⁵ ولابد من التمييز وعدم الخلط بين المفاهيم المتعلقة بالإسلام كدين طبيعي يشكل للمؤمنين اعتقادا، وبين الإسلام السياسي المرتبط بالجماعات التي تسعى لاستغلال العقيدة لتحقيق أهداف سياسية، والتي تتخذ العنف في بعض الأحيان للوصول إلى السلطة أو تغييرها.¹⁶ وهذا ما دعا إليه كل من Mohammed Kroessin; Abdulfatah Mohamed، في انتقادهما لكليفورد غيرتز (2003) بعد أن صاغ عنوانا يقوم على الخلط بين الوهابية والإسلام الطبيعي في دراسته: "وجهين للإسلام: الأصولية السعودية ودورها في الإرهاب". لذلك يجب تبرئة الدين الطبيعي من الايديولوجيات الغربية داخل الدين الإسلامي. وتستخدم عديد الأدبيات الأكاديمية، وسائل الإعلام، صانعي القرار مصطلح الوهابية لوصف الفكر الديني المتطرف الذي يعتنق التعصب والعنف والإرهاب.¹⁷ وفي المقابل هناك اهتمام متزايد حول دور الصوفية كإسلام معتدل في مكافحة هذا الفكر الديني المتطرف.

3.2 التطرف الديني كسبب لنشأة الإرهاب:

لتقديم فهم عميق للقضية المعقدة في علاقة الوهابية بالإرهاب، لابد من توضيح: نشأتها وتطور نظريتها اللاهوتية، علاقاتها، نشاطاتها وأهدافها.

- نشأة الوهابية وعلاقتها بالنظام الحاكم في السعودية: اشتق مصطلح الوهابية من لقب شخص لاهوتي، يدعى محمد عبد الوهاب (1703-1792)، وهو الذي هيمن على المؤسسة الدينية للمملكة العربية السعودية في حقبة زمنية معينة، بسبب وجود صلة بينه بيت آل سعود. ويفضل كثيرون مصطلح "السلفية" المرتبط بالعالم العراقي ابن تيمية (1263-1328)، الذي اعتمده محمد عبد الوهاب وأتباعه كحركة إصلاحية، تحاول إنقاذ الإسلام من البدع والخرافات والوثنية. وأدى نهجها الإصلاحي إلى معارضة مجموعات أخرى كالشيعة والصوفية. ويدعو هذا اللاهوت إلى موقف متشدد في مسائل الدين والإيمان ورفض التفسيرات الشيعية والصوفية.

لقد تضاعفت قوة الفكر الوهابي بارتباطه الوثيق بسلطة آل سعود، الأسرة الحاكمة في منطقة نجد وسط الجزيرة العربية، وهي العلاقة التي رسخها زواج ابن محمد بن سعود مع ابنة محمد عبد الوهاب في 1744. وعلى أساس الأحكام الدينية لمحمد عبد الوهاب، قدم ابن محمد بن سعود للجيش السعودي القدرة على تنقية المنطقة العربية الوسطى والشرقية مما اعتبروه فظائع دينية وجب تحييدها وتحريرها. وبعد وفاة عبد الوهاب، استندت السلالة السعودية على الأحكام النابعة من تبرير ابن تيمية للجهاد والقتال.¹⁸ ويدعو ابن تيمية بشدة للتقيد بالدين والقرآن الصارم (التزام الوهابية بالمذهب الحنبلي) رافضا للحدثة، ولم يكن ابن تيمية معارضا للأفكار الفلسفية والصوفية فيما يتعلق بالمعرفة الدينية والخبرات الروحية والممارسات الطقوسية فحسب. بل حتى ضد مرونة المدارس الفقهية الأخرى في الإسلام التي يعتقد أنها مشوهة بالمنطق الفلسفي. ومن أفكاره أيضا، أنه يعطي الحق للمسلمين الثورة ضد الدولة العلمانية والدولة الفاسدة.¹⁹

- الوهابية كمرجعية دينية للحركات السلفية الجهادية: في العلاقة بين التطرف الديني والإرهاب، اعتبرت "إكاترينا ستيبانونفا"، التطرف الديني بمثابة قوة دافعة يمكن استخدامها بشكل فعال لتوجيه وتبرير النشاط الإرهابي، ولا تؤدي بالضرورة إلى الإرهاب. ولكن قد تؤدي أحيانا إلى العنف الذي يتواجد في

بعض تقاليد الإسلام الحديث باعتباره ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه بسبب اتخاذها شكل

جماعات/الحركات الاجتماعية والسياسية الإسلامية الأكثر انتشارا و المرتبطة مباشرة بالجهاد العنيف²⁰. وهذا ما لاحظته إبراهيم الحيدري، من الأدبيات التي تصدرها الحركات السلفية المتطرفة، التي تكشف الصلة الوثيقة بينها وبين الوهابية، منها شبكة القاعدة التي (كانت تحارب في أفغانستان) تستمد أغلب مصادرها من الفكر الوهابي عن طريق المشايخ كمحمود بن عقلاء الشيعي، وأبو محمد المقدسي. ويعتبر المقدسي في عدد من الرسائل في سلسلة "عقيدتنا"، تنظيم القاعدة التجسيد العملي للوهابية كطائفة منصورة تسعى للجهاد والقتال في سبيل نصره دين الله.²¹

كما هو موضح من تصنيف Walid Phares- موجات حرب الأفكار- الذي يبين انتقال الاستراتيجية الوهابية في الفترة ما بين 1950-1990 كمرحلة أولى للجهود المبذولة من طرف الأنظمة/الشبكات الوهابية لنشر أيديولوجيتها-بعد استفادتها من عائدات النفط الضخمة- للانتشار داخل العالم العربي والإسلامي.²² خاصة بعد سنة 1979، والتنافس بين نظريتين مختلفتين لاهوتيا وسياسيا والترويج لنسخة إسلامية (خاصة في إفريقيا غير المستقرة)،²³ اعتمادا على نهج أيديولوجي تعليمي مرتبط بالتمويل، لنقل تأثيرها عبر المساجد، المناهج التربوية، دار الأيتام، تقديم الخدمات.. إلخ. إلى الفترة 1990-2001، التي عرفت توسعا استراتيجيا للفكر الوهابي في عدد من الحركات/الأنظمة الإرهابية، وولدت جهاديين أكثر راديكالية (تزامنت مع النشاط الرهيب للجماعة الإسلامية للدعوة والقتال في الجزائر). ومهدت للمرحلة الثالثة 2001-2009، من تطور الوهابية لتصبح كفكر ديني متطرف وكأداة في يد الجماعات الجهادية كالقاعدة وفروعها،²⁴ لتأمين أرضية فكرية وأيديولوجية لتقبل نشاطاتها الصلبة، ستظهر في نموذج مالي و نيجيريا لاحقا.

لقد لخصت موجات حرب الأفكار تحول التطرف المرتبط بالفكر الديني من نظرية إلى العمل الإرهابي الميداني وفق تسلسل زمني مترابط. وفي تحول التطرف الديني الفكري-كنظرية دينية- لإرهاب الفعل (ميدانية). يدعمها عيسى حنا، بقوله²⁵ "يرتبط التطرف بالمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا دون أن ترتبط تلك الأفكار والمعتقدات بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع والدولة. أما إذا ارتبط التطرف الديني بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب. فالتطرف يقع دائما في الفكر أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات والممتلكات أو الأرواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة، فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب."

نلاحظ من تصنيف Phares أيضا أن الأفكار الدينية المتطرفة في مراحلها الأولى كانت غير مؤثرة، ولكن مع مجموعة من الظروف والديناميات (كالتمويل، التنافس والمصالح)، وانتقلت أهداف إنشاء دولة إسلامية من النظرية الدينية والفكرية المتطرفة إلى النظرية الميدانية والعملية الإرهابية، وأصبحت الأفكار دافعا للعمل المسلح العنيف الذي يستهدف مناطق الصراع، وهذا ما يخلق إرهابا دينيا (نموذج ديفيد رابوبورت) مرتبط بالصراعات (منطق إكاترينا ستيبانوف).

- الوهابية ونشأة الخلايا الإرهابية: تشير عديد التقارير بأن الجهود الدولية التي أضعفت تنظيم القاعدة أدت إلى ظهور فروع/جماعات جديدة متأثرة بفكرها الجهادي وتمتلك حرية أكبر في التخطيط والتنظيم والتصرف في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار وضعف الحكومات وصراعاتها الداخلية المتنوعة في الشرق الأوسط وإفريقيا. والتي تمكنت من توسيع وتعميق عملياتها في بلدان مختلفة.²⁶ إلى شبكات سرية أي تفكيك التنظيم إلى "الخلايا النائمة" كما وصفها، "محمد نعمة السماوي".²⁷ ومن أهم الجماعات (الخلايا) التي تفرعت عن القاعدة والتي خرجت من رحم التيار السلفي الجهادي (الوهابية) نذكر: الشباب في الصومال-بوكو حرام في نيجيريا-أنصار الشريعة تونس وليبيا- القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي²⁸ (الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال في الجزائر). والتي تحمل نفس الأفكار القائمة على الخلفية المتشددة. معظمها تتواجد في مناطق حاضنة غير مستقرة،²⁹ يجري تنشيطها فيما بعد ماديا وروحيا.

- من خلال قنوات التدفقات الدينية العبر الوطنية (إنتاج-تصدير-دعم): الفكر الوهابي - كإستراتيجية عالمية- تم فيها ربط القوة الناعمة (الروحية) بالقوة الصلبة (التمويل) عن طريق عدة أدوات ووسائل منها المنظمات والمؤسسات الدينية عبر لوطنية، الجمعيات الخيرية التنموية-الإغاثة- الإنسانية في مناطق الصراع والدول الهشة التي تشهد نزاعات دينية وطائفية.

هذه المساعدات لا تقتصر على دعم الجماعات التي تتحدى النظام وتريد تغييره من أجل إقامة دولة إسلامية بل تسعى أيضا إلى مسح آثار النزعة الصوفية من المجتمعات العربية والإسلامية.

3. فهم دور الدين في مكافحة الإرهاب والتطرف: في سياق التجربة الجزائرية

من أجل فهم وإبراز دور الدين (الصوفي خاصة) في مكافحة التطرف والإرهاب في الجزائر، نحتاج البحث في أصل الظاهرة الإرهابية وتطورها.

1.3. الخلفية التاريخية لمسار العنف والاحتجاجات العنيفة في الجزائر

تركز معظم الأدبيات المهمة بدراسة تاريخ الحركات الإسلامية في الجزائر بشكل أساسي على أحداث أكتوبر 1988 وانتصارات الإسلاميين في انتخابات 1990/1991. باعتبارها منطلقا محوريا في تمكن هذه الحركات من الطفو على سطح الأحداث، لكن القراءة المتفحصة لتاريخ هذه الجماعات تؤكد بأن قوتها وتعاظم نشاطها في التسعينيات ناتج عن تجربة تاريخية مريرة كان لها دور في تشكيل الدولة وتكوين مجتمع ما بعد الاستعمار.

أولا: طبيعة المجتمع والدولة في الجزائر بعد الاستقلال 1962:

إن العودة إلى السياق والتاريخ الذي أسهم في تشكيل الدولة وعوامل تكوين المجتمع بعد الاستعمار، يكون مفيدا لفهم وإدراك تطور الحركات الإسلامية في الجزائر. انطلاقا من فهم:

- تكوين الدولة وصعود المؤسسة العسكرية:

فبعد فشل التيارات السياسية في تحقيق الاستقلال- الأزمت التي عرفت الأحزاب السياسية قبل وأثناء الثورة- توجه الشعب إلى النضال المسلح، بعد تشكيله جيش التحرير الوطني المنبثق عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وإعلان راية الجهاد ضد المستعمر الفرنسي، وانطلاق الثورة المسلحة كخيار وحيد للشعب الجزائري في تحقيق الاستقلال بداية من 01 نوفمبر 1954، بتأسيس جبهة التحرير الوطني.³⁰ لكن هذا الخيار نتج عنه غياب أجهزة تنظيمية تؤطر الثورة وتحدد المهام لكل فئة. فأصبح الفصل بين السياسي والعسكري في الجبهة وجيشها غير واضح، فالمقاتلون المنتسبون إلى جيش التحرير الوطني كانوا في نفس الوقت أعضاء في جبهة التحرير الوطني. فتركز النشاط على تدعيم كل ما هو عسكري على حساب السياسي.³¹

ومع ذلك جبهة التحرير الوطني لم تخل من النشاط السياسي، الذي نجح في بناء تحالف قيادي من الأحزاب الشيوعية والليبراليين والإصلاحيين الإسلاميين بهدف الدفاع على الجزائر كمجتمع عربي- إسلامي.³² هذا التحالف والاندماج الطرقي خلق صراعا أساسه من سيقود جبهة التحرير الوطني أثناء

الثورة حتى يمارس السلطة عندما تصبح الجزائر مستقلة. فكان العسكريون حاسمون في منع هيمنة السياسيين منذ 1956. ليتواصل تأثير اللاتوافق السياسي مع هيمنة الجناح العسكري في بناء الدولة الجزائرية حتى بعد الاستقلال. كما بينه محمد حربي بقوله: "إن الخطة التي تم وضعها انطلاقاً من مهمات الحرب ودون إحالة واضحة، إلى ما يكون عليه المجتمع المزمع بناؤه".³³

بعد الاستقلال سنة 1962، أصبحت جبهة التحرير³⁴ كحزب-جيش-دولة.³⁵ تكتسب الولاء من مشروعية الثورة التي انفرد بها جيش التحرير الوطني. الذي أنشأ الدولة، بقول رشيد تلمساني: "فبينما الدولة هي التي تنشأ الجيش. فإن في حالة الجزائر، الجيش هو الذي أنشأ الدولة". فأصبح هذا الأخير المحتكر في حق تعيين الرئيس وتنحيته، بداية مع الرئيس بن بلة كأول رئيس جزائري في 1962، اختيار خليفة بومدين في سنة 1979، والتدخل في مسار التحول الديمقراطي بداية من التسعينيات لاحقاً.³⁶

إن هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية بصفة مطلقة إلى الحد الذي أصبح فيه النظام السياسي شبه عسكري. يواجه متطلبات بناء المجتمع الجزائري الجديد في المجالات السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والثقافية،³⁷ منها:

- مسألة الهوية: فقد سعت جبهة التحرير كحزب-دولة- جيش إلى بناء هوية وطنية تؤكد على أبعاد أساسية تؤسس لقضية الهوية الإسلامية والعروبة.³⁸ بنشر الوعي الوطني بأفكار ومعتقدات عنوانها الولاء الوطني ومنذ حصول الجزائر على استقلالها في جويلية 1962، تم الإعلان على أن الإسلام هو دين الدولة وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدستور الجزائري، وهذا ما انعكس على النظام التربوي والتشريعي.³⁹ وفي 1964، بدأ الرئيس بن بلة عملية التعريب التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً في عقول معظم الجزائريين بالإسلام وإقامة تعليم ديني في المدارس الحكومية، تكفل بها الإسلاميون الإصلاحيين،⁴⁰ لتوافقها مع مساعيهم في تعزيز وتوسيع المكونات الإسلامية والتحرك نحو مجتمع إسلامي-عربي، خاصة في المجتمع الريفي الذي يتلقى تعليمه من الزوايا/المدارس الصوفية. فتزايدت سيطرتهم بعد منحهم مسؤولية كل من وزارتي الشؤون الدينية والتعليم لكن في نفس الوقت تم تحييدهم عن السياسة، فأسسوا جمعية القيم في عام 1964، التي تهتم بإحياء الثقافة الإسلامية التي كسبت التأيد للقضايا الإسلامية في المجالات التعليمية واللغوية والثقافية.⁴¹ ولأن النشاط الثقافي (الديني) لا يمكنه أن ينفصل عن السياسي.⁴² أصبحوا⁴³ يطالبون الدولة بالرجوع إلى مصادر الإسلام وتطبيق الشريعة، في إنهاء الاستعمار الثقافي الغربي الفاسد في المجتمع والدولة، لكن التوجه

الاشتراكي تجاهل مطالبهم.⁴⁴ وزاد سخط الإصلاحيين على الدولة التي -أنشأتها جبهة التحرير كحزب- دولة-جيش- فاعتبروها علمانية ذات توجه اجتماعي،⁴⁵ خاصة في فترة هوارى بومدين الذي جاء بعد ثلاث سنوات من حكم بن بلة، بانقلاب غير دموي سنة 1965.⁴⁶

- البنى الاجتماعية والاقتصادية: تميزت فترة الرئيس هوارى بومدين بخلل كبير في البنى الاجتماعية والاقتصادية مردها الأساسي تمركز القدرات الاقتصادية في أيدي فئات على حساب أخرى.⁴⁷ فالتجربة التنموية (الاشتراكية) المعتمدة بعد الاستقلال، فضلت الصناعة الثقيلة- في مجتمع ريفي يمثل حوالي 95% من إجمالي السكان- التي ارتبطت بظاهرة اجتماعية تمنح امتيازات قيمة خاصة لعمال الصناعة أكثر منه في القطاع الفلاحي⁴⁸ مما جعله في حالة ركود وتراجع، دفع الشباب الفلاحين- أكثرهم خضعوا لسياسة التعريب- إلى التدفق للبحث عن وظائف في المدن، وهناك واجهوا نظاما تهيمن عليه النخبة الناطقة بالفرنسية، التي تعيش نمطا غربيا وهي المستفيدة من الثورة الجزائرية.⁴⁹ ولأن تعريب الإدارة والاقتصاد، لم يواكب تعريب التعليم الثانوي والعالي، مما خلق أعدادا كبيرة ممن يسمون "المعربين" الذين تلقوا تعليمهم باللغة العربية،⁵⁰ ومع انهيار أسعار البترول بنسبة 70%(1985-1986)، وعدم كفاءة القطاع العام الذي نتج عن الاستثمار الخاطئ⁵¹ ما أدى إلى انتشار البطالة، الفقر، الإقصاء والتهميش وبالتالي فقدان النظام السياسي مصداقيته.⁵²

هكذا اتسعت الفجوة بين المجتمع والدولة، لالتقاء سخط الإسلاميين على النهج الاشتراكي باعتباره نموذجا سياسيا (غير إسلامي)، مع عدم رضا أفراد المجتمع من رجال الأعمال، أصحاب الأراضي الصغار وخريجي الكليات وإحباطهم في عدم إيجاد نموذج سياسي يحقق تقدما اقتصاديا-اجتماعيا. فنشأت جماعات مرتبطة بالقضايا الاجتماعية الاقتصادية، مشبعة بالقيم الدينية الملامسة للحركات الإسلامية ذات التوجه الحنبلي المتمركز في الشرق الأوسط، والتي تسعى إلى إحداث ثورة في بنية المجتمع والدولة الجزائرية. وفي ظل طبيعة النظام السياسي المنحصر في حزب جبهة التحرير الوطني- كحزب-دولة جيش- بات السبيل متاح للتغيير عنيفا. وهذا ما ظهر في النتائج التي توصل إليها جورج نسماير Juergensmeyer في التحليل السابق حول نشأة الإرهاب عندما يكون الدين الوسيلة التي من خلالها يتم التعبير (السياسي) عن القضايا الاجتماعية الاقتصادية الناتجة عادة من الاغتراب، التهميش، والإحباط.

هذا أيضا ما ذهب إليه Ojochenemi, et al، من خلال ربطه نشأة الإرهاب القائم على الدين بالتغيير/أو التعبير عن القضايا الاجتماعية- الاقتصادية. التي قد تتحول في ظل نظام سياسي سلطوي/أو ضعيف، إلى خطاب راديكالي عنيف يؤدي إلى إرهاب سياسي ممنهج.⁵³

ثانيا: نشأة الجماعات الإسلامية: تطور الفكر الديني المتطرف

في بحثه حول الصراع الأمني الجزائري مع ظاهرة الإرهاب. وظّف رابح الزاوي ، نظرية ميدانية لفهم تطور الحركات الإسلامية الجزائرية ومسيرتها في انتقالها إلى العمل الإرهابي في تحويلين هامين:

- التحول الأول من العقيدة الإسلامية كدين إلى حركات إسلاموية⁵⁴ سياسية: هذا التحول الذي استمد مصادره من الطروحات الدينية التي تمثل المرجع الأساسي الذي اعتمدته الجماعات الإسلامية في الجزائر بناء على أفكار أحمد بن حنبل (توفي سنة 855م) و أهم أتباعه، ابن تيمية (1263-1328)، سيد قطب(1909-1966)، محمد عبد الوهاب(1703-1792)،⁵⁵ تشترك أفكارهم في فرض مشروع سياسي بالعودة إلى المصادر الأساسية للدين الإسلامي(المرتكز على التفسير الحرفي للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة) وشرعيته كمنهج سياسي بصيغة اقتصادية-اجتماعية⁵⁶ للوصول إلى مشروع الدولة الإسلامية.
- التحول الثاني من الحركات الإسلامية السياسية إلى العنف: انطلقت هذه المرحلة مع تأسيس جمعية القيم في 1964 على يد الشيخ الهاشمي تيجاني وبمساهمة كل من الشيخ عبد اللطيف سلطاني ومحمد سحنون ومصباح حويديق،⁵⁷ وكان تركيزها كما ذكرنا سابقا متمحورا حول الدعم الرسمي للشعائر الإسلامية فضلا عن محاربة المظاهر غير الإسلامية الغربية(منها الاشتراكية)، خاصة بعد تمتعها بقاعدة جماهيرية معتبرة، إثر نجاحها في جذب الجماهير في اجتماعاتها، حيث وصل فيها الحضور إلى ما يقارب 5000 شخصا في المساجد والنوادي التي كانت تنشط فيها، خاصة في فترة أحمد بن بلة الذي فقد السيطرة على المجال الديني منذ 1963.

وفي فترة بومدين، واجه هذا الأخير تحديا في استعادة السيطرة على الدين من طرف الدولة بعدما قام بحظر جمعية القيم وحلها رسميا في عام 1965 في جميع أنحاء الجزائر.⁵⁸ هذا القرار كان نقطة تحول في نشاط الحركات الإسلامية التي دخلت السرية وصعدت لهجتها وانتقلت إلى مرحلة المطالب السياسية ونقد الأيديولوجية الاشتراكية في خطاباتها في الفترة التي وصفت بالمرحلة السرية ما بين (1966-1980). وبالرغم من القيود التي فرضت على المجال الديني، إلا أنها واصلت التأثير بخطابها الإصلاحي بعد اختراقها فكريا مجالات واسعة: الإعلام، الثقافة، التعليم، والسياسة. خاصة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978.

بعد بومدين، حاولت الحكومة السيطرة على السياسة والإسلاميين، بفرض قيود على تشكيل أي حزب سياسي يعارض الحزب الوحيد للحد من أي معارضة سياسية لجهة التحرير الوطني(F.L.N) في ظل سمعته المناهضة للاستعمار -خاصة من طرف الإسلاميين الذين طالبوا بدخولهم في اللعبة

السياسية.⁵⁹ لكن مجموعة من الظروف الخارجية ساهمت في تحول أهداف الإسلاميين وبرزت مطالب المشاركة في السلطة بعد استواء مجموعة من الظروف المترابطة والتي أثرت على المشهد السياسي في الجزائر منذ الستينيات والسبعينيات، يمكن تلخيصها في:

- النهضة الإسلامية في الشرق الأوسط ودعم بعض زعمائها هناك وفي شمال إفريقيا للجماعات الإسلامية للحد من تأثير المنظمات العلمانية والماركسية.⁶⁰
 - الطفرة البترولية التي أغنت خزائن الملكة العربية السعودية وتوسع حملات نشر الفكر الوهابي في المنطقة العربية والإسلامية.⁶¹
 - إعدام جمال عبد الناصر لسيد قطب الذي تتوافق أفكاره مع الجماعات الإسلامية في الجزائر (المفكر الرئيسي للإخوان المسلمين في مصر 1966) وحل جمعية القيم سنة 1965 بسبب تأييدها العلني للإخوان المسلمين والتنديد بإعدام مرجعيته الدينية في مصر.
 - الثورة الإيرانية سنة 1979، باعتبارها حدثا مؤثرا ومحاولة تصدير تلك الثورة المعبدة في شكل نموذج للإسلام السياسي إلى الجزائر.⁶²
 - تطور المد الليبرالي، في مقابل تراجع المد الشيوعي (الدفع نحو اعتماد التعددية الحزبية)⁶³.
- ثالثا: الإصلاحات السياسية وصعود الأحزاب الإسلامية في الجزائر

إلى جانب التأثيرات الخارجية، أدت الضغوط الداخلية: الوضع الاقتصادي والاجتماعي: إلى تطور المواجهات العنيفة بين الحكومة الجزائرية والحركات السلفية، بعد استفادتها من عدم قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية غير فعالة لمواطنيها⁶⁴، ولامتصاص الغضب الشعبي بقيادة الإسلاميين، تبنى الشاذلي بن جديد دستورا جديدا يسمح بتشكيل أحزاب سياسية جديدة، سمحت للجماعات الإسلامية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) - كحزب إسلامي متشدد- يستند على الأيديولوجيا السلفية.⁶⁵

استغل الحزب الإسلامي الوليد (F.I.S) الإحباط الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية لأفراد المجتمع، وبدأ في مخطط شامل للمشاركة في الرعاية الاجتماعية من خلال مبادرات ممنهجة لاستقطاب تعاطف المواطنين وكسب ولائهم ومن الأمثلة الكثيرة نذكر (قيام الحزب بالتخفيف من معاناة المواطنين المتضررين بعد زلزال تيبازة 1989-1990 من خلال تقديم المساعدة والتمويل وتوفير الحاجات الأساسية؛ الأغذية، الملابس،

باستخدام المساجد، في ظل تباطؤ دور الحكومة). هذه المبادرات كان لها أثر كبير في الفوز الكاسح للفييس (F.I.S) بالانتخابات في 1990⁶⁶.

رابعاً: من الإسلام المتشدد إلى العنف والإرهاب الممنهج:

تم إلغاء المسار الانتخابي ورفض مبدأ التداول على السلطة بداية من 1992،⁶⁷ مما دفع إلى بروز نشاط إرهابي مهيكّل وممنهج، من طرف الحركات الإسلامية المسلحة المتفرعة عن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة.⁶⁸ وبعد تكريس خيار الحل الأمني من طرف النظام السياسي في إدارته للأزمة وتعامله مع الإسلام السياسي بالعنف، كانت ردة الفعل الانتقال من عنف الاحتجاج إلى العنف المسلح من طرف التنظيمات الراديكالية، منها: الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)، الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS)، الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA). التي حاولت الاستيلاء على السلطة في الفترة ما بين 1991-2000⁶⁹.

إن اختيار الصراع والجهاد المسلح من طرف الإسلاميين، جاء كرد فعل على إلغاء المسار الانتخابي وفي المقابل وظف النظام السياسي إمكانياته العسكرية في معالجة الأزمة. وأدى هذا إلى صراع مستمر طويل الأمد تطلب موارد كبيرة ومصادر متنوعة لكلا الجانبين. وإذا كان اعتماد النظام الجزائري على موارد الدولة (الريع) معلوما رغم تراجعها في تلك الفترة. فما هي مصادر وقنوات الدعم التي ضمنت استمرار الجماعات السلفية في صراعها مع النظام الجزائري؟

- الدعم الخارجي واستمرار الصراع: لتغطية وضمان استمرار النشاط المسلح (تأمين الذخيرة، المؤونة، وسائل الاتصال، أموال التجنيد والتعبئة)، اعتمدت الجماعات السلفية على مصادر داخلية وأخرى خارجية: ففي البداية كان الاعتماد على مساعدات (إشراكات طوعية أو قسرية) من المناضلين والمتعاطفين مع حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وزكاة الأغنياء منهم، وكذا التبرعات، والصدقات تحت غطاء أعمال ونشاطات خيرية وجمع الأموال على أساس المساهمة في تشييد المساجد ثم توجيهها إلى هذه الجماعات. أما المصادر الخارجية: فكانت تعتمد غالباً على التمويل من طرف الدول كالعربية السعودية، وإيران بواسطة الجمعيات والمنظمات الخيرية المنتشرة في الدول الغربية؛ فرنسا، بريطانيا، وم.أ، كندا... إلخ.⁷⁰

ولم يقتصر التأثير الخارجي على الدعم المالي فقط. فالجماعات الجهادية التي عادت من السعودية وأفغانستان وباكستان، أعطت نقلة نوعية جديدة في العنف المسلح، بعد تنشيط الخلايا النائمة المنتشرة في مناطق واسعة من البلاد.⁷¹

في دراسة شاملة لمؤسسة راند rand corporation لسنة 2001 بعنوان الاتجاهات في الدعم الخارجي لحركات التمرد، قام فيها كل من: بيمان، تشالك، هوفمان، روزناو، براينان، Byman, Chalk, Rosenau, & Brannan (2001) Hoffman، بمسح 74 تمردا نشطا منذ (1991 إلى 2001) لعب فيها الدعم الخارجي بأشكاله المختلفة دورا وتأثيرا كبيرا في إرساء مقومات بقاء الجماعة المتمردة واستمرارها. فقد تضمنت الدراسة إشارة إلى أزمة 1991 تبين صمود الجماعات الإسلامية المتمردة في صراعها مع النظام الجزائري. والتي أرجع التقرير سببها إلى الدعم المادي (التمويل) الخارجي بواسطة المنظمات الدينية، الزعماء الدينيين والأفراد الأثرياء، الذين عملوا كقنوات دعم تتجاوز الجانب المادي، إلى الدعم الفكري والروحي للجماعة الإسلامية المسلحة Gia، الجيش الإسلامي للإنقاذ Ais. الموجود في الكتب الدينية المتشددة - التي تأتي من مصر، السعودية، فرنسا، لندن، السودان- والتي ألهمت الإسلاميين بتعاليمهم وتوجهاتهم الروحية⁷². التي زادت من استمرار الصراع وفشل الإستراتيجية العسكرية الصلبة في التعامل مع الجماعات الإسلامية المسلحة بالدعم المادي والمالي، واللوجستي، والروحي. هذا الفشل دفع بالنظام السياسي الجزائري، لإدراكه ضرورة تغيير مدخل معالجة الأزمة بالاعتماد على مقاربة سياسية مقترنة بأنشطة وخطط اقتصادية-اجتماعية وثقافية (دينية) للقضاء على معضلة الإسلاميين التي استمرت عقدا من الزمن. وهكذا تضافرت مداخل معالجة الأزمة لتضع الحرب الأهلية الأكثر زعزعة للاستقرار بحلول عام 1999 أوزارها بعد إطلاق عديد المبادرات الهادفة إلى استعادة مصداقية النظام وثقة الشعب.⁷³

2.3 المقاربة الروحية في الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف 1999-2007

نتناول في مايلي استراتيجية الدولة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والتطرف في الجزائر منذ 1999

أولا: الانتقال من المقاربة الصلبة إلى المقاربة الناعمة:

بعد مجيء بوتفليقة إلى الحكم في 1999 بتأييد خفي من الجيش الوطني الشعبي، وبعد انتخابات مثيرة للجدل طبعها انسحاب منافسي الرئيس الستة في اللحظات الأخيرة، سعى الرئيس بوتفليقة إلى استرجاع شعبيته وشرعيته المنقوصة بطرح مشروع كبير لاستعادة الأمن والطمأنينة، وحاول تحقيق الاستقرار للجزائر من خلال توظيفه لمقاربتين:

المقاربة السياسية -القانونية: من خلال فرض تشريعين، الأول:هو قانون الوثام المدني خلال سنته الأولى؛⁷⁴ أنجر عنه نزول عدد معتبر من عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة المنتمية للجيش الإسلامي للإنقاذ من الجبال.⁷⁵ الثاني: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ركز فيه على دور تكوينات المجتمع المدني في تعزيز الحوار من أجل الاستقرار،⁷⁶ من خلال:

1) - إبطال العقوبات والمتابعات القضائية في حق جميع الأشخاص المتورطين في العمل المسلح (الذين لم يشاركوا في المجازر) سواء داخل البلاد أو خارجها. لكن هذه المبادرات لاقت اعتراضا وتخوفا من طرف المنظمات الدولية الحقوقية منها منظمة العفو الدولية التي اهتمت المبادرة بتجاهل حق ضحايا المأساة الوطنية؛ والتي ردت عليها السلطات بتعهدات بإجراء مشاورات عامة وواسعة النطاق للتكفل بضحايا المأساة الوطنية وتعويضهم.⁷⁷

وعلى الرغم من وجود مؤشرات على نجاح جهود مبادرات الوثام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، فإن كل من: عبد الرزاق باخالد، 2010⁷⁸؛ فاطمة وناس، 2013⁷⁹؛ Fait Meudini، 2015⁸⁰؛ حكيمة زوبيري، 2016⁸¹، يرون أن تحقيقها للاستقرار الأمني والسياسي كان جزئيا، بسبب رفض بعض الجماعات الإسلامية المسلحة لمبادرات الحكومة الجزائرية؛ ففي الوقت الذي تراجعت فيه (AIS)، (GIA)، واصلت الجماعة السلفية للدعوة و القتال نشاطها المسلح (GSPC)، وتأثيرها الأيديولوجي كبقايا إرهاب، ولهذا السبب وسع عبد العزيز بوتفليقة، جهوده لمكافحة الإرهاب لتتناسب مع تهديد الجماعات الإسلامية الراضية لمبادرات المصالحة والسلام.

ثانيا: عبد العزيز بوتفليقة وتعزيز المؤسسة الصوفية:

تزامن تعزيز الحركات الصوفية وتمكينها في الجزائر مع صعود عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999، إلا أن بداياتها وأهميتها برزت قبل هذه الفترة، فبعد الاستقلال حاول عبد العزيز بوتفليقة بصفته آنذاك كوزير للخارجية، إقناع بومدين باستغلال الطرق الصوفية لحشد الأتباع وتسويق التبرير الديني للسياسات الحكومية الداخلية، بل وكأداة للدبلوماسية الروحية لاسيما في العمق الإفريقي من خلال الطريقة التيجانية مثلا. وفي نفس الوقت رد الاعتبار للصوفية، التي هُمشت في الداخل بهدم الزوايا ومصادرة أعلامها وتغييبها من الهوية الجزائرية، والبرامج التربوية، ومؤسسات الإعلام والتثنية الاجتماعية مقارنة بالإصلاحيين.⁸² الذين تكتلوا في تيارات الإسلام السياسي بقطبيه الجهادي والمعتدل، وعلى الرغم من محاولات بوتفليقة تعزيز مكانتها آنذاك، إلا أن تهميشها تواصل حتى وصول الشاذلي بن جديد إلى الحكم.

وهي الفترة التي انتهت بالانفراج بعد التعددية الحزبية، أين نشأت علاقات وطيدة بين النظام الحاكم وشيوخ الزوايا، وإعادة انتعاش الصوفية في هذه الفترة راجع لعدة عوامل أهمها: تغير الظروف المحلية والعالمية (سقوط المعسكر الشرقي وصعود الليبرالية)، وبداية التفكير في ضرب الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وفروعها في شمال إفريقيا وغيرها. لكن الصوفية بقيت بعيدة عن الانخراط في الفعل السياسي، حتى صعود عبد العزيز بوتفليقة للحكم.⁸³

ثالثا: توظيف الصوفية في السياسة الدينية الجديدة: ضبط/إعادة الهيكلة/السيطرة

سارع بوتفليقة إلى إيجاد طريقة مختلفة للقضاء على تأثير الأيديولوجية السلفية الجهادية التي يتبناها المتشددون المسلحون، من خلال⁸⁴ إعادة هيكلة وتنظيم الشؤون الدينية والمؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية في المجتمع كمحاولة لتشكيل معتقدات معتدلة للمواطنين بما يتماشى مع التوجهات الرسمية التي ترعاها الدولة، وهي سياسة قائمة على إجراءات لمحاصرة تيارات معينة، مقابل دعم مجموعة أخرى ماليا وسياسيا.⁸⁵ خوفا من عودة التيارات الفكرية والعقائدية التي شكلت الخلفية الأيديولوجية (السلفية الوهابية) لأحزاب (خاصة الإسلاميين) ما بعد إصلاحات فيفري 1989.⁸⁶

لقد قامت الحكومة الجزائرية بربط الصوفية (كمؤسسة دينية) بسياستها المحلية،⁸⁷ لتصبح ضمن الخريطة السياسية الجديدة، و كشكل من أشكال المجتمع المدني الجزائري -إلى جانب الجمعيات والمنظمات الأهلية، النقابات العمالية، الأحزاب- لتلعب دورا لا يقتصر فقط على كبح جماح الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال،⁸⁸ بل كإستراتيجية لضبط التوازنات الدينية واحتواء الإسلام السياسي،⁸⁹ اعتمادا على قدراتها، وتداخل أدوارها وتعدد وظائفها في التأثير المتزايد دينيا، اجتماعيا، علميا، اقتصاديا، سياسيا وحتى عسكريا.⁹⁰ كما يؤكد الأستاذ رشيد بوسعادة على أن "الطرق/الزوايا الصوفية هي مؤسسات اجتماعية، تربوية، دينية، وحتى عسكرية، يمكن اعتبارها أصغر من دولة وأكبر من حزب".⁹¹ واستطاعت الحكومة الجزائرية استغلال قدرات الإسلام الصوفي، ودعمه في محاربة السلفية والإسلام السياسي من خلال⁹² ما يلي:

- تعديل المناهج التربوية: فقد ركزت الدولة على المناهج التربوية والتعليم في المساجد التي أصبحت ممولة من طرف الدولة (حرصت على تمويل المساجد وضبط الزكاة، التبرعات، الصدقات، والتمويل من طرف الجمعيات)

- تكوين الأئمة: تشجيع أئمة الدعوة السلفية للدعوة غير السياسية وإلقاء الخطب في المساجد، وتكثيف المحاضرات في الجامعات من خلال الملتقيات والندوات؛
 - تقديم الفتاوى: وفقا للمذهب المالكي والأحكام التي تتعارض مع المواقف والأفكار التي تتبناها التنظيمات الإسلامية المتطرفة.
 - السماح للطرق الصوفية بإعادة استخدام الأراضي، وزيادة المنافع الاقتصادية والمالية، وبناء المدارس.
 - وسائل الإعلام: السيطرة على وسائل الإعلام فيما يتعلق بقضايا الدين؛ فقد أنشأت السلطات الحكومية محطة تلفزيونية وإذاعية للترويج للطريقة الصوفية⁹³.
 - أدخلت الحكومة الجزائرية أهمية الوقاية من التطرف في مناهج المدارس الدينية والتربية⁹⁴.
لقد حاولت الجزائر الاتجاه نحو نهج أكثر شمولية في التعامل مع تأثير السلفيين في المجتمع بطريقة تجمع بين القوة الصلبة العسكرية-القانونية لمكافحة الخلايا الإرهابية، وقوة ناعمة دينية بالإضافة إلى اتجاهها نحو دعم برامج اقتصادية-تنموية بفضل برامج التكيف الهيكلي وارتفاع أسعار النفط، التي مكنت الدولة من توسيع شبكة الرعاية الاجتماعية والاستجابة لمطالب القطاع الخاص⁹⁵.
- ويمكن تشبيه حالة الحكومة الجزائرية في تعاملها مع الأزمة بعد مجيء عبد العزيز بوتفليقة، بما وصفه Ellul Jacques بالدعاية الاجتماعية: "وهي مجموع الطرق التي يحاول المجتمع من خلالها دمج أكبر عدد من الناس في نفسه وتوحيد سلوك أعضائه وفقا للنمط المطلوب"⁹⁶. كما حاولت الدولة الجزائرية كسب الحرب المجتمعية مع الحركات الإسلامية، من خلال توحيد سلوك المجتمع الجزائري وفقا للنمط الديني (الصوفي). كسياسة داخلية تكميلية للاستراتيجيات العسكرية والقانونية-السياسية-اقتصادية، المعدة لمكافحة التطرف والإرهاب.
- سنلاحظ في المحور الثالث أن فشل المشروع الفكري للجماعات الإسلامية المتطرفة في إنشاء دولة إسلامية بالجزائر، سيسهل اندماجها في تنظيم القاعدة الأم باعتباره التجسيد العملي للفكر الوهابي (اعتمادا على تحليل الأدبيات في المحور السابق).

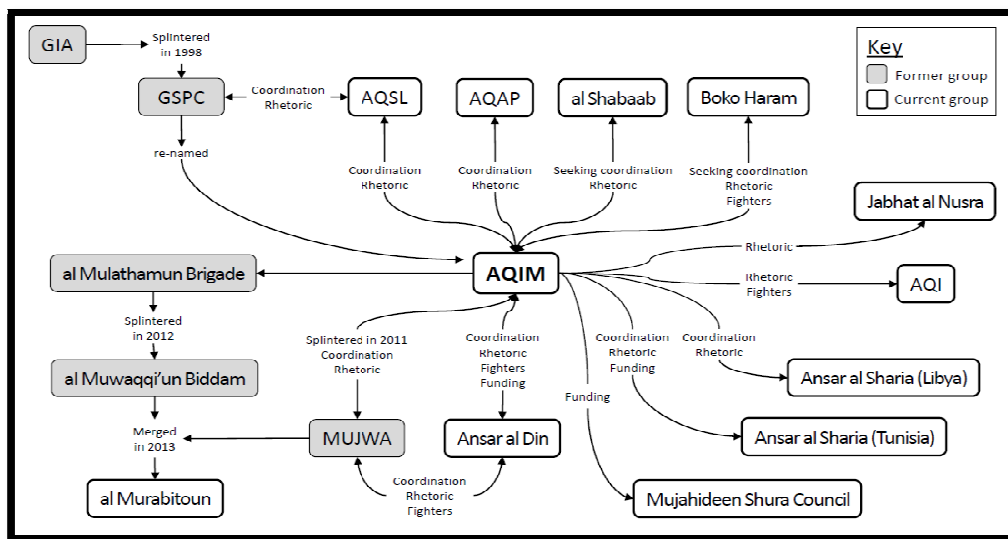
4. التمدد عبر الوطني وتوسيع مبادرات مكافحة الإرهاب والتطرف

أصبحت الجماعات الإرهابية في الجزائر-خاصة الجماعة السلفية للدعوة والقتال- توصف إعلاميا كبقايا إرهاب من طرف النظام الجزائري، للتقليل من خطورتها في إطار الحرب النفسية، إلا أن ارتباط

(GSPC) بتنظيم القاعدة وتحولها لجماعة إرهابية عبر وطنية مع بقاء الهدف الأيديولوجي في إزالة النظام الجزائري-الكافر حسبهم-، أصبح يمثل تهديدا بإحياء الخلايا النائمة.

1.4 من الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM):

تشكل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، من إرث العنف السياسي الذي ساد في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي كتسمية مستحدثة للتسمية السابقة للجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) الفصيل المنشق عن الجماعات الإسلامية المسلحة المعروفة بـ (GIA)، وأعلنت الشبكات التنظيمية والجماعات القائمة محليا عن التمدد عبر الوطني في منطقة الساحل والمغرب الكبير إلى العمق الإفريقي. بعد أن قامت (GSPC) مع مجموعات إسلامية متشددة مغربية بمبايعة أسامة بن لادن زعيم القاعدة الأم في 24 جانفي 2007.⁹⁷ وهي الفترة، التي سيحاول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فيما بعد نقل نسخته المتطرفة-التي فشلت في الجزائر- إلى مناطق ودول أخرى لتأخذ بعدا إقليميا ودوليا، من خلال استغلال الروابط العقائدية الفكرية، والمرجعيات الدينية المشتركة بين الحركات الإسلامية الجهادية (على أساس: تنسيق-تعاون-اندماج-تمويل) في المغرب الكبير ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى وصولا إلى غرب إفريقيا. من أجل الوصول إلى هدف واحد وهو إقامة دولة حسب المعادلة التي يتبنونها من مرجعيتهم الدينية المشتركة بعيدا عن مفهوم الدولة الوطنية.⁹⁸ كما هو موضح في الشكل 1: الذي يمثل العلاقة المعقدة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الجهادية في المغرب العربي والساحل والصحراء الكبرى.



Source : Andreas Hagen, "Al Qaeda in the Islamic Maghreb : Leaders and their networks".
Alexandria, Mason, Virginie, États-Unis : Praescent Analytics, 2014.

كما هو موضح من الشكل 01. وبناء على قراءة هاغن (2014) hagen. في توغل وتمدد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جغرافيا واختراق الحدود الوطنية لدول المغرب العربي التي تمت على أساس مجموعة من الروابط الأيديولوجية الخطابية، التمويل، التعاون مع أنصار الشريعة في تونس وليبيا خاصة بعد أحداث 2011، فإن الدراسات الأكاديمية والميدانية⁹⁹ والتقارير الدولية،¹⁰⁰ التي تبين حجم تأثير وتوغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في دول ومجتمعات الساحل والصحراء الكبرى أكثر من غيرها.

إن توغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومحاولته اختراق مجتمعات دول الساحل بفعل الضربات العسكرية التي تلقىتها من القوات الأمنية الجزائرية على الحدود مع دول الساحل من جهة. ومن جهة أخرى، الاستراتيجيات الوطنية الجزائرية الموجهة مجتمعا في المجالات السياسية-القانونية-الدينية، دفعها للتمدد لمناطق حاضنة للإرهاب تنسجم وأهدافهم المتعددة الأبعاد/المستويات.

2.4 توغل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي واختراقها مجتمعات دول الساحل والصحراء:

استغلت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) تداخلها مع عدد من المجموعات المستقلة اسميا وذات التركيز المحلي، بعد توجه أبرز قادة (AQIM) عبد المالك دروكدال إلى السياسات التي تستهدف السكان المحليين وتعزيز التحالفات مع الحركات الوطنية مثل: أنصار الدين في مالي،¹⁰¹ وبوكو حرام في نيجيريا¹⁰².

ولابد من تبرير اختيارنا لهذه الجماعات الجهادية، بالرجوع إلى أسباب عدة منها:

- أن الدراسة لا تتسع لكل الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) في المنطقة.
- أنها من الجماعات الأكثر تأثيرا على مستوى المجتمع المحلي ونشاطا في منطقة الساحل والصحراء، وأكثرها تهديدا للأمن القومي الجزائري.
- أن منتشرة أكثر في المجتمعات التي تفاعلت فيها: الجماعات الإسلامية الجهادية-التيار الوهابي- مع الفرق الصوفية.

- أنصار الدين في شمال مالي: هناك ثلاث أحداث مترابطة تلخص الصراع المعقد والمتعدد الأبعاد الذي أدى لنشأة وتطور الجماعات التي تستخدم العنف والإرهاب في مالي، على أساس ديني وعرقى¹⁰³.
- القومية الطوارقية: المطالب السياسية التي يطالب بها الطوارق في شمال مالي للانفصال وإقامة دولة مستقلة في أزواد، اعتبرت أحد العوامل التي زادت من ضعف الدولة في مالي.
- طبيعة الدولة في مالي: تفاقمت الأزمة في مالي خاصة بعد الانقلاب العسكري على الرئيس توماني توري في 2012، هذا ما زاد من إضعاف الدولة المالية وزيادة آمال المتمردين الطوارق في الأنشطة الرامية إلى الانفصال بما وصفوه عدم قدرة الدولة على تقديم الحاجيات الأساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تصاعد النزعة الدينية: بسبب اختطاف النزعة القومية للطوارق (الحركة الوطنية لتحرير أزواد العلمانية) من طرف الجهاديين الإسلاميين (أنصار الدين) والاستيلاء على الشمال لإقامة دولة إسلامية على أساس الشريعة¹⁰⁴.
- لقد لعب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) دورا أساسيا في خسارة القومية العلمانية الممثلة في الحركة الوطنية لأزواد (MNLA)-صاحبة المبادرة- ضد أنصار الدين التي يترأسها إياد غالي،¹⁰⁵ لمشروع الدولة الوطنية للطوارق وتحويلها إلى دولة ثيوقراطية أصولية.¹⁰⁶ ومن أجل تحقيق هذا الهدف، انتهجت جماعة أنصار الدين بوصفها الوجه المحلي لـ (AQIM) استراتيجيات تمزج الوسائل العسكرية والسياسية، والدينية والاقتصادية، لتوثيق العلاقات البنيوية من أجل الاندماج والتغلغل في المجتمع المالي في الشمال، وكسب التأييد الشعبي القوي من خلال بناء شبكات مجتمعية لتقديم الخدمات/الحاجات الأساسية التي عجزت الدولة العلمانية عن معالجتها وتوفيرها من غذاء، ملابس، معالجة المرضى، تقديم النقود... إلخ¹⁰⁷. إضافة، إلى استخدام الدين لتسهيل وتعبئة الدعم بين السكان بتوظيف مقاربة اقتصادية-اجتماعية للوصول إلى هدفها السياسي.
- كما قامت الجماعات الإسلامية الجهادية في مالي بإقامة تحالفات مع القادة وأساتذة الدين المحليين الذين لهم مصداقية وشهرة واسعة¹⁰⁸، في المجتمع، لنشر مرجعيتهم الدينية التي تتوافق وأهدافهم السياسية.

حدث ذلك في دولة ومجتمع له تقاليد راسخة في التسامح والاعتدال الديني والإثني، مستند على التقاليد الصوفية التي تمثل غالبية المسلمين في مالي (من 90% إلى 95%)، والتي تملك تجربة كبيرة في

¹⁰⁹ مقاومة الظلم بما في ذلك الفساد الاجتماعي، في الحكم الاستعماري، واستبداد ما بعد الاستقلال.
فكيف نجحت الجماعات الإسلامية الجهادية في الاندماج وكسب التأييد في مجتمع بهذه المواصفات؟

إلى جانب الدعم المالي والتأثير الروحي من طرف الجهاديين، استغلت الجماعات الجهادية فشل الدولة العلمانية، خاصة بعد الانقلاب على الرئيس توماني توري 23 مارس 2012¹¹⁰، حيث الدولة المالية غير قادرة على ممارسة دورها التقليدي في تقديم الخدمات فضلا عن إهمال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ومحابة إقليم الجنوب على حساب الشمال¹¹¹ في توزيع المساعدات الخارجية في إطار برامج التنمية والإغاثة الإنسانية، التي لم تخل من المشاريع التبشيرية الدينية.

لقد ساهمت المؤسسات الدينية الوهابية (في ظل المنافسة السنية-الشيوعية في المنطقة)، بتأثيرها الهائل على المسلمين الماليين ونشر أفكارها من خلال بناء المساجد والمدارس الدينية والمشاركة في البرامج التمويلية المجتمعية،¹¹² في تسهيل اندماج سكان شمال مالي مع مشروع دولة ثيوقراطية أصولية لتوافقها في هذا الهدف مع (AQIM) وشبكاتها الممتدة والمتراصة مع الجماعات الإسلامية الراديكالية الأخرى المتمردة على الدولة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

- بوكوحرام في شمال نيجيريا:

كتب كل من ogunfolu adedokun و assim usang maria و adejumo oludamilola، سنة 2018، مقالا بعنوان "بوكوحرام: في الطريق إلى الجزائر". تناولوا فيه أوجه التشابه بين (الحرب الأهلية) في الجزائر في التسعينيات ونيجيريا،¹¹³ خاصة بعد 2009، في استغلال المظالم الاجتماعية-الاقتصادية لاستبدال النظام الفاسد-حسب الإسلاميين-إلى نظام يطبق الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى إلغاء الجيش للانتخابات في كلا البلدين الجزائر في 1992 ونيجيريا في 1993. وشُهِت أعمال بوكو حرام الوحشية منذ 2009 بعمليات قتل المدنيين وتصفية عائلات ضباط الشرطة والعسكريين من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة المعروفة بـ (GIA) الجناح المسلح لـ (GSPC).¹¹⁴ ولكن هذه المقارنة لا تعني أن هناك رابطا وثيقا بين الجماعات الإسلامية في نيجيريا والجزائر الناشطة محليا في تلك الفترة.

ومع ذلك، قام تنظيم (GSPC) ببعده الإقليمي والدولي المتمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعمليات الاختراق جنوبا إلى الغرب الإفريقي.¹¹⁵ وفي حديثه عن توسع وتمدد (AQIM) في غرب إفريقيا، يقول الخبير ماثيو غيدار بأن: "نيجيريا تعرضت للاختراق من قبل الجماعات الإرهابية مستغلة الأوضاع الاقتصادية الهشة وكونت لها قاعدة في نيجيريا تحت مسمى جماعة بوكوحرام".¹¹⁶ وأكدت المصادر

الاستخباراتية الأمريكية بالإضافة إلى تقارير إفريقية وأخرى من نيجيريا، على وجود علاقات بين (AQIM) وبوكو حرام. لكن هذه التقارير لا تمثل دليلا دامغا لروابط بوكو حرام والقاعدة لأن سلسلة التقارير والمصادر الحكومية قد تكون مضللة ولها مصلحة في مثل هذه الحالات حسب ستيفن هارمون stephan harmon، الذي استبعد اختراق (AQIM) لنيجيريا. ولكنه في نفس الوقت يؤكد على أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) يشترك مع بوكو حرام في التوجه السلفي المستند على التفسيرات الحرفية للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في كتابات ابن تيمية وسيد قطب بوصفها تشكل تيار الوهابية الجديدة neo-wahhabism¹¹⁷.

وبشأن تحولها من الفكر الديني (الوهابي) المتطرف إلى العمل الإرهابي المميت، صنف المؤشر العالمي للإرهاب Global Terrorism Index لسنة 2014، بوكو حرام من أكبر عشر مجموعات لها أجناسات مختلفة وهي مزيج من المجموعات ذات الدوافع الدينية والحركات الانفصالية والمجموعات الأيديولوجية التي تريد تغيير النظام القائم، ومن أكثر المنظمات فتكا التي ترتبط بالمذهب الوهابي للإسلام السني، ولها ارتباط مع منظمة القاعدة¹¹⁸.



شكل بيانينيبيين ذروة عنف بوكو حرام في سنة 2009:

Source: EP, T. I. (2014). *GLOBAL TERRORISM*

INDEX. Sydney, New York and Oxford: The Institute for Economics and Peace.

وفي المؤشر العالمي للإرهاب سنة 2017 اعتبر تنظيم بوكو حرام المجموعة الأكثر دموية مسببة حوالي نصف وفيات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ 2002، والتي وصلت ذروتها سنة 2009 (تسببت في مقتل 5491 شخصا)¹¹⁹.

وعلى ضوء القدرة الحالية (2018) لجماعة بوكو حرام في نيجيريا وموقعها وتأثيرها الإقليمي والدولي، تساءل آديديجي Adediji 2016، بقوله: هل جماعة بوكو حرام تستخدم كأداة من قبل النخب السياسية الإسلامية في الشمال المدعومة خارجيا؟ أم أنها نشأت نتيجة لفشل الدولة النيجيرية¹²⁰؟

ستكون إجابتنا ضيقة إذا ركزنا على مقارنة دينية في تفسير هذا التساؤل، لأن التطرف ظاهرة معقدة للغاية، ولا يمكن تفسيرها بالدوافع الدينية فقط. فعوامل أخرى كالمشهد السياسي، مستوى المعيشة،

العلاقة المجتمع- الدولة، المظالم الاجتماعية -الاقتصادية، لها دور حاسم في التفسير¹²¹ في حالة بوكوحرام والجماعات الراديكالية الأخرى في نيجيريا، هذا النهج مخفي في الواجهة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية¹²². لأن الحكومة العلمانية الفاسدة وغير الفعالة في سد حاجيات المواطنين خاصة في الشمال-الثروة والموارد والتنمية موجهة أكثر للجنوب المسيحي-تركهم يشعرون بالإحباط واليأس، فأصبح الآلاف منهم يميلون إلى مقترحات أكثر راديكالية، تنادي بالخطط الإصلاحية وتطبيق الشريعة في أمور السياسة والاقتصاد والمجتمع. وزاد هذا التفكير أهمية لمعالجة المسلمين النيجيريين، لمظالمهم السياسية والاقتصادية-الاجتماعية من خلال دينهم، في ظل النمو الهائل في عدد الحركات/المنظمات الدينية في حجمها وأهميتها الاجتماعية والاقتصادية منذ الاستقلال. دون أن ننسى الصوفية(التيجانية-القادرية) التي ساهمت في تعويض إخفاقات الدولة النيجيرية في الشمال¹²³. لكن في ظل المبادئ والأفكار التي تتبناها الصوفية في "عدم مغالبة الحكام" وتحقيق السلام ونبذ العنف الديني المتطرف¹²⁴. رُبِطَت هذه المنظمات الإسلامية المعتدلة بالنظام النيجيري والنخب الفاسدة وغير النبيلة من طرف السكان المحليين في الشمال، وتحولهم¹²⁵ إلى الحركات الأصولية التي استغلت المظالم الاجتماعية -الاقتصادية للتلاعب السهل،¹²⁶ في تحقيق هدف سياسي هو إسقاط النظام العلماني وإنشاء دولة إسلامية وفق الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الأديان.

ومع توسع التنافس السني -الشيوعي، التزمت العربية السعودية بتمويل عدد من المشاريع والأنشطة في نيجيريا، بما في ذلك بناء المساجد والمدارس الإسلامية، والتبرع بملايين الدولارات كمساعدات إنسانية، تضمنت حملة إصلاحية لتنقية الدين الإسلامي من البدع والخرافات وتعزيز الإسلام الذي يعكس التقاليد الوهابية¹²⁷. فأصبحت تسيطر على الخطاب الديني في المساجد الخاصة المتواجدة في معظم المدن النيجيرية، تستخدم لغة تحريضية وتبث الكراهية تجاه العقائد الأخرى¹²⁸. وفي غياب الدعم والمراقبة من الدولة النيجيرية- وجدت الطرق الصوفية نفسها فكريا وعمليا عرضة للهجوم من طرف¹²⁹ الحركات الراديكالية في نيجيريا، كجماعة "إزالة البدعة وإقامة السنة" التي تمويلها السعودية، والحركة الإسلامية التي تدعمها إيران، وبوكوحرام كأكثر الحركات عنفا وتشددا،¹³⁰ ليوفر لها الدعم الخارجي (الدعم الروحي-والمالي) أرضية صلبة لتحقيق الهدف السياسي المشترك في بناء دولة إسلامية.

إن دراسة واقع نيجيريا ونشاط بوكو حرام كشف عن حقيقة واقعية هي أن النظم الاجتماعية-الاقتصادية في الدولة النيجيرية¹³¹ لم تختلف عن النماذج السابقة (مالي-الجزائر) في عدم قدرة الحكومات على معالجة المظالم الاجتماعية-الاقتصادية، الفساد، البطالة والفقر وغياب الأمن الإنساني(الاحتياجات

التقليدية) في مجتمعاتها. قد توفر هذه الظروف والعوامل أرضية خصبة للقوى الخارجية/الحركات الإسلامية المحلية-سواء كانت حكومية أو غير حكومية- بنوعها الأولى، تستخدم العنف المسلح والتكتيكات الإرهابية لتغيير الوضع القائم، أو تلك القوى التي تروج للفكر الديني -ليتناسب مع أهداف/نشاطات الجماعات الجهادية المتطرفة كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) وأخواتها، أنصار الدين وبوكو حرام، لخدمة أجندتها ومصالحها الوطنية في صراعها العالمي (خاصة مع الوهابية- الخمينية؛ كحافز)، اعتمادا على ثنائية القوة الناعمة الروحية (الفكر الديني المتطرف) والقوة الصلبة (التمويل) باستخدام المنظمات الدينية عبر الوطنية (التنموية-الخيرية-العمل الإنساني...) لكسب المعركة المجتمعية ومنافسة الدولة في تقديم الخدمات التقليدية يعطيها شرعية في بناء دولة إسلامية وفقا للتفسير الضيق لمصادر الشريعة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وهذا ما يمثل خطرا كبيرا في محاولة تأسيس تنظيم يوازي نموذج دولة ويستفاليا، شبيه بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق.

3.4 الآليات الجزائرية في مواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)

إن تمدد الإرهاب الداخلي (GSPC)، وتحوله إلى إرهاب إقليمي (AQIM)، لم يغير من هدفه الأساسي في إعادة الاختراق والتوغل في الجزائر، من أجل إسقاط النظام، وإنشائه الدولة الإسلامية، التي لازالت بعيدة المنال. لكن كل العوامل الأمنية، السياسية، الاقتصادية-الاجتماعية، الثقافية-الدينية، مواتية ومهيأة لاحتضان مشروع الخلافة في قلب الساحل والصحراء الكبرى. هذه المنطقة التي لم تعد بيئة حاضنة لبقايا الحرب على الإرهاب فقط، بل أنتجت جماعات جديدة زادت من تعميق فشل الدولة الويستفالية في المنطقة.

فأصبحت (AQIM) وفروعها، تحديا يتجاوز قدرات الدولة الجزائرية وحدها. بعد المرونة التي اكتسبها من نشاطاته، والتوغل في مجتمعات دول الساحل والصحراء الكبرى-التي صنفت من ضمن الدول الفاشلة- ويمثل تهديدا أمنيا-سياسيا، له نتائج اجتماعية-اقتصادية¹³².

وفي إدراكها لخطر AQIM -التي تمتلك خلايا إرهابية (سلفية-جهادية) داخلها،¹³³ مددت الجزائر حربها ضد التطرف الديني وجميع العوامل المؤدية إلى الإرهاب، من خلال استخدامها الأدوات الدبلوماسية¹³⁴ في إطار استراتيجيتها الشاملة والمتكاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف والانخراط في شبكة واسعة من الشراكات الإقليمية والدولية¹³⁵. بعد أن أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية كبيرة وثقة في الجزائر لمشاركتها في المبادرات الإقليمية والمشاريع والمقترحات التي كانت تدعو إليها الجزائر¹³⁶:

- الآليات السياسية- القانونية: من خلال اللقاءات الرسمية بين رؤساء الدول على المستوى الإقليمي (إطار الاتحاد الإفريقي) والدولي (في إطار منظمة الأمم المتحدة)، من أجل بناء القدرات المحلية وتدعيم التعاون بين دول المنطقة وخارجها في مواجهة التطرف الإرهابي لجماعات (AQIM) وشبكتها. وقد كانت الجزائر سباقة في الدعوة لإيجاد قانون دولي لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية الجهادية،¹³⁷ والالتزام بتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية في إفريقيا، بتجريم الفدية كتكملة لتدابير مكافحة تمويل الإرهاب تحت رقم 1373،¹³⁸ وعبر توصية مجلس الأمن في القرار رقم 1904 في سنة 2009. وكذا قرار مجلس الأمن رقم 2133 في سنة 2014، الذي تم اعتماده في الاتحاد الإفريقي في القرار 256 في الدورة الثالثة عشر في عام 2009.¹³⁹

ولإنجاح استراتيجية الجزائر الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب والتطرف، حرصت على تعزيز واستكمال التعاون السياسي-القانوني بالشق العسكري-الأمني¹⁴⁰:

- مساهمة الجزائر في إنشاء لجنة الأركان العلمية المشتركة (CEMOC): في إطار استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل والصحراء، نصبت لجنة الأركان العلمية المشتركة (CEMOC)، خلال اجتماع تمناست بالجزائر في 21 أفريل 2010. لتضطلع بمهام البحث وتحديد نطاق تواجد الجماعات الإرهابية والقضاء عليها، بالتنسيق مع سلطات البلدان التي تجري فيها عمليات محاربة الجماعات الجهادية.

- دور الجزائر في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI): هذه المبادرة هي امتداد لبرنامج pan-sahel، الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 ليضم دول: النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا، الجزائر، نيجيريا، المغرب، تونس، السنغال. تهدف هذه المبادرة للحفاظ على المجتمعات المفتوحة وتعزيزها، من خلال محاربة التطرف الديني وخلق بيئة غير مواتية للإرهابيين، أساسها دعم الشركاء والحد من الدعم الأيديولوجي للإرهاب (AQIM) والجماعات الجهادية الأخرى في المنطقة.

وربط مركز مكافحة الإرهاب في الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية The Combating Terrorism Center، نجاح هذه المبادرات، بمساهمة ومساعدة الحكومات الإفريقية، ومدى تقيدها بتوفير فرص اجتماعية واقتصادية قابلة للحياة ولشعوبها، وبالتالي تحسين الظروف المحلية التي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تسهل عملية التطرف الديني ونشاط الإرهاب¹⁴¹.

وعلى الرغم من جهود الجزائر في محاولاتها المساهمة لإنجاح المبادرات وتفعيلها، بالتقيد والتركيز على مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، تُوازن بين مفهومين للأمن، الصلب واللين بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية.¹⁴² إلا أن هذه المبادرات لم تحقق نجاحا كبيرا – أو نجحت نسبيا- في معالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل والصحراء الكبرى،¹⁴³ بسبب التشديد المفرط على عسكرة الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية-الاجتماعية في هذه المبادرات.¹⁴⁴

5. نحو دبلوماسية (روحية) عامة عبر وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف.

أدت الأزمة الداخلية التي عرفت الجزائر في التسعينيات، إلى تراجع النشاط الدبلوماسي وتشويه سمعتها، نتيجةً للحصار المفروض عليها، وبسبب الهجمات الإعلامية –خاصة الغربية- الشرسة التي تعرض لها النظام الجزائري جراء طريقة إدارته للأزمة. لكن مع مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم وبداية انفراج الأزمة الداخلية، شهدت السياسة الخارجية الجزائرية حركية دبلوماسية حيثية مكنتها من استرجاع مكانتها الدولية.¹⁴⁵ وهذا ما عبر عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، قائلا: "[...]، عاهدت بأن تستعيد الجزائر مكانتها على الساحة الدولية. بعد أن كانت محاصرة من طرف دول أوروبية وحتى من بعض الأتقاء، وقد تم ذلك". وهو ما جعلها تكرر من جديد تواجدها وتأثيرها،¹⁴⁶ في الخارج فيما يعرف بالدبلوماسية العامة¹⁴⁷، التيسعت الجزائر، بواسطتها إلى بناء صورة دولية إيجابية من خلال محاولتها تقديم نموذج يساهم في المجهودات الدولية – بعد نجاحها محليا- الرامية لمكافحة الإرهاب والتطرف. وكسب عقول الناس/الشعوب في أنحاء العالم.¹⁴⁸

1.5 الإسلام الصوفي في سياق الدبلوماسية العامة الجزائرية:

بعد النجاح الذي حققه الرئيس الجزائري بوتفليقة في مكافحة الإرهاب والتطرف، بتوحيد التجانس الاجتماعي ووحدة الدين المتمثل في الإسلام الصوفي المعتدل-كسياسة تكميلية في المقاربة الشاملة وطنيا- ووحدة الثقافة المتمثلة في التوجه السني المالكي، أصبح سلوكها الخارجي قويا¹⁴⁹ في ظل سيطرة العوامل الشخصية في السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا،¹⁵⁰ كما هو مقيد في الدساتير الجزائرية: 1963، 1976، 1989، 1996، 2016،¹⁵¹، فمؤهلات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وقدراته التي برزت في السياسة الداخلية ودعمه منذ مجيئه للطرق الصوفية، التي لعبت دورا أساسيا في محاربة الإرهاب وتطرف الجماعات

الإسلامية المتطرفة، وهذا الذي أكسبها موقعا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في جهود محاربة التطرف الديني/الجهادي.

ظهرت هذه الأهمية والدور في استغلال الجزائر، للصوفية كقوة ناعمة مكملية للقوة الصلبة (الطريقة التيجانية-القادرية) في محاولاتها للتأثير على دول الساحل والصحراء الكبرى في إطار التعاون لتسخير قوة إفريقية لمحاربة الإرهاب والتطرف الديني، وباعتبارها-التيجانية- عاملا دينيا جزائري المنشأ- بمدينة عين ماضي¹⁵² - له انتشار واسع في دول الساحل والصحراء الكبرى.¹⁵³ بالإضافة لإنشاء قطاع إعلامي وقنوات صوفية يمكن التقاط برامجهما في ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر. وتوظيف المسجد -بعد تكوين الأئمة في الجزائر- للتأثير عبر المساجد ومن خلال الخطابات الدينية المعتدلة وتكوين وبناء الفرد في مجتمعات دول الساحل والصحراء الكبرى يضمن صون أمنها الفكري¹⁵⁴. وبناء على ما توصل إليه جوزيف ناي (2008) في دراسته للدبلوماسية العامة كواحدة من أدوات القوة الناعمة، حاولت الجزائر استخدام التيار الصوفي (الزوايا-الأئمة) لدعم أجندتها بما يتوافق مع مصالح الدولة الجزائرية اعتمادا على التأثير والجذب لتشكيل تفضيلات لدى الآخرين، أو جعلهم يريدون ما تريده الجزائر في إطار سياساتها في مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة، دون إرغامهم.

وعلى الرغم من أن هناك عديد الأدبيات التي حصرت الدبلوماسية العامة الجزائرية في تحسين صورة البلد وسمعته، وإعادة تشكيل الدبلوماسية العامة دون النظر إلى مفهوم القوة الناعمة.¹⁵⁵ إلا أن البعض يرى بأنها استطاعت أن تنتج نمطا دبلوماسيا، يدمج/يجمع الدبلوماسية الدينية في/مع الدبلوماسية العامة، متمثلا في دبلوماسية (دينية) عامة". كمصطلح ارتبط ب Constantinou و Tselepou، (2017) في محاولتهما الوصول إلى دبلوماسية عامة مقترنة بالنمط الديني للجذب والتأثير على الجمهور الخارجي، ونشر الدين من خلال شعارات الإيمان¹⁵⁶. لكن هذه الدبلوماسية (الجزائرية) العامة، بقيت حبيسة للمفهوم التقليدي للدبلوماسية العامة-التي ابتكرها Edmund Gullion سنة 1965- كونها جهدا حكوميا يتجاوز الدبلوماسية التقليدية، لكن مع هدف واضح يتمثل في توجيه السياسة الخارجية للبلدان الأخرى¹⁵⁷.

2.5 نحو مقارنة عبر مجتمعية لمكافحة الإرهاب أساسها الدين:

ولأن دراستنا تحتاج إلى البحث في استراتيجية تتكيف مع طبيعة التهديد الإرهابي بطابعه الروحي-المادي، من خلال: توظيف مقارنة مجتمعية أساسها الدين.¹⁵⁸ مدعومة بموارد مادية. لأن الشرعية الدينية قد لا تكون كافية وحدها، ولتكون فعالة يجب أن تكون مقترنة بالعامل المادي.¹⁵⁹ من أجل كسب معركة تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية-في ظل فشل/فساد الدولة في المنطقة- باستغلال المنافذ والروابط مع المجتمعات في منطقة الساحل الإفريقي للاتصال بها، من خلال بناء نظام صوفي عبر وطني يوازي نظام القوى/التيارات الدخيلة بمواردها الضخمة التي تروج للفكر الديني المتطرف(الوهابية)، الذي يتناسب مع فكر الجماعات الإرهابية الجهادية(AQIM وشبكتها) في منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

إن الأداة المناسبة التي تمثل النسيج الضام الذي يمكن أن يتضمن كل هذه التدابير لمكافحة الإرهاب والتطرف، في إطار واحد مترابط ومتصل.¹⁶⁰ تكمن في الدبلوماسية العامة الجديدة التي تتجاوز الرسائل أو الحملات والاتصالات الحكومية المباشرة مع الجماهير الأجنبية التي تخدم أغراض سياسية(الحوار)، إلى بناء العلاقات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في البلدان الأخرى وتيسير إقامة شبكات بين الأطراف غير الحكومية (التعاون) في الداخل والخارج.¹⁶¹ كما وصفها Melissen، (2005) بالدبلوماسية العامة الجديدة.¹⁶²

وعلى الرغم من أن الدبلوماسية العامة الجزائرية لازالت تعمل بالمفهوم التقليدي، إلا أنها قادرة على الانخراط وبناء شبكة من العلاقات والاتصال بالمجتمعات الساحلية، اعتمادا على دبلوماسية عامة جديدة (بمفهوم Melissen) كأداة لاستخدام قوة تمزج بين القوة الناعمة(الروحية) والقوة الصلبة(الموارد المادية) وصولا إلى قوة ذكية بالمفهوم الذي طرحه Nye Jrjoseph،¹⁶³ بعد التحول الهام في السياسة الوطنية وانتشار القيم الديمقراطية الجديدة، والسماح بإنشاء أحزاب سياسية، وتوسع قطاع الإعلام، والجمعيات والحركات الاجتماعية¹⁶⁴. وهذا ما دفع لتأسيس العديد من التنظيمات والجمعيات الصوفية الشبه حزبية بناء على القانون 90/31 المؤرخ في 1990/12/4، الملغى والمعوض بالقانون رقم 12/06 المؤرخ في 2012/1/12، الذي يصنف الجمعيات الدينية والزوايا كمؤسسات دينية ذات طابع خاص، أهمها: الجمعية الوطنية للزوايا، رابطة الزوايا الرحمانية، المجلس الأعلى للزوايا، الرابطة الوطنية للزوايا، الاتحاد الوطني للزوايا الجزائرية، المجلس الأعلى للتصوف، المنتدى الوطني للتصوف، التجمع الجزائري للزوايا الصوفية والطرق الصوفية... إلخ.¹⁶⁵

ولا يمكن تجاهل جهود الجزائر في توسيع نشاطها الديني في مكافحة الإرهاب والتطرف من النشاط الرسمي إلى النشاط غير الرسمي، حيث ظهر ذلك في حشد مواردها لإنشاء تنظيم ديني بطابع إقليمي، متمثلاً في "رابطة العلماء والأئمة في منطقة الساحل"،¹⁶⁶ سنة 2013 لدعم المدارس الصوفية وزعمائها،¹⁶⁷ والعمل على تطوير¹⁶⁸ برامج تكوينية خاصة بالأئمة ودعاة وعلماء إفريقيا بهدف الحد من انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، وتشمل هذه البرامج كل الفاعلين الدينيين في عموم إفريقيا بما في ذلك الديانات الأخرى من غير المسلمين. وتسعى الرابطة إلى نقل التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف إلى عموم إفريقيا لتتجاوز الدول الأعضاء. فبالإضافة للجزائر، تضم الرابطة ممثلين عن موريتانيا، مالي، نيجيريا، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، السنغال، جمهورية غينيا،¹⁶⁹ وقد ركزت فيها على الجانب التكويني والدعوي من خلال ورشات إقليمية تتناول مواضيع مرتبطة بمكافحة الأيديولوجيات المنحرفة والمتطرفة.¹⁷⁰ ولكن استراتيجيات الرابطة تبقى قاصرة إذا أهملت معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية في برامجها الإقليمية.

والجزائر، باعتبارها تمتلك تجربة دينية رائدة في مكافحة التطرف الديني والإرهاب داخليا، ومن أجل وصولها إلى نموذج-خارجي- جديد، يتطلب تغييرا عميقا في طريقة تفكيرها، من أجل الانتقال من الدبلوماسية العامة التقليدية إلى أخرى أكثر تعاونية «collaborative-public diplomacy»¹⁷¹ تتوقف فيها السياسات كونها نشاطا فريدا من الدولة ويكون دورها تسييري لأن عديد الدراسات تؤكد على تأثير تدخلها الظاهري. ويجب أن تصبح العديد من الجهات المحلية ببعدها المحلي تعمل مع الجمهور الأجنبي لمواجهة التحديات عبر الوطنية.¹⁷²

6. خاتمة:

حاولت الدراسة تقديم فهم متعمق، للكيفية التي أصبح بها الدين كأحد المصادر الرئيسية التي تغذي الإرهاب (الوهابية نموذجا)، وفي نفس الوقت دور الدين (الصوفية نموذجا) في مكافحة التطرف الديني المؤدي إلى الإرهاب. كما يبينها النموذج الجزائري:

على المستوى الداخلي: استطاعت الحكومة الجزائرية استغلال قدرات الإسلام الصوفي وربطها له بالسياسة الداخلية كشكل من أشكال المجتمع المدني ودعمها -ببرامج تنمية- في محاربة السلفية (التيار الحنبلي: الوهابي) والإسلام السياسي، بالمزاوجة/الموازنة بين القوة الصلبة (موارد مادية)، والقوة الناعمة (الروحية) لتحبيدها من خلال السيطرة على الإعلام وإنشاء محطات إذاعية صوفية، وإعادة هيكلة قطاع

الشؤون الدينية وضبط المؤسسات الدينية وتقييد الخطب في المساجد وتشجيع المبادرات والندوات، ومراقبة الجمعيات الخيرية وتمويلها، والتحويلات المالية في البنوك، وإصلاح المناهج التربوية، بالإضافة للدعم المادي والمعنوي للطريقة الصوفية وتقديم الخدمات المجتمعية، تقديم الفتاوى والأحكام وفق المذهب المالكي (الاجتهاد في تفسير القرآن).

على المستوى الخارجي: مع تمدد بقايا الإرهاب إقليميًّا، وبعد تحول الجماعات المسلحة من الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM). ركزت على استراتيجية مجتمعية تستغل فيها الظروف الاجتماعية-الاقتصادية، للتوغل واختراق مجتمعات دول الساحل والصحراء، لتنسجم مع الجماعات الإسلامية المحلية في فكرها الديني (الحنبلي: الوهابي)، الذي سهل اندماج مجتمعات الساحل والصحراء الكبرى معها (مالي-نيجيريا)، فأنتجت علاقة معقدة مع الجماعات الجهادية، لا يمكن تفسيرها بالدوافع الدينية وحدها، لأن عوامل كالوضع السياسي، مستوى المعيشة، العلاقة بين المجتمع والدولة، المظالم الاجتماعية-الاقتصادية، لعبت دورا كبيرا في صعود الحركات الراديكالية بمقترحاتها الإصلاحية، من أجل الوصول إلى الهدف السياسي في بناء دولة الخلافة وهي الهدف الذي ينسجم مع توجهات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) التي لم تغير من هدفها الأساسي في إعادة الاختراق والتوغل إلى الجزائر مجددا.

إلا أن صلابة الاستراتيجية الوطنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والتطرف، جعلت هذه الجماعات تعيد النظر في أهدافها وحاولت جعل منطقة الساحل والصحراء الكبرى، كبيئة حاضنة/منسجمة مع مشروع الدولة الإسلامية، الذي يمثل تهديدا أمنيا يتجاوز قدرات الجزائر وحدها.

وفي إدراكها لخطر ومرونة هذا التهديد، مددت الجزائر استراتيجياتها الشاملة إلى منطقة الساحل والصحراء الكبرى، في إطار الشراكة والتعاون الإقليمي والدولي (سياسية-تشريعية، اقتصادية-عسكرية، ثقافية-دينية) لمحاربة التطرف الديني وخلق بيئة غير مواتية للإرهابيين من خلال معالجة المظالم الاجتماعية-الاقتصادية، لكن تركيزها المفرط على عسكرة الحلول للقضايا ذات الطابع الديني أضاع عليها فرصا ثمينة وكثيرة. وفي محاولتها خلق مرونة في أدواتها لمكافحة إرهاب وتطرف جماعات الساحل والصحراء، قامت الجزائر بدمج الإسلام الصوفي في استراتيجيتها الشاملة خارجيا، للوصول إلى نفس النتائج المحققة على مستوى سياستها الداخلية، بتوظيف- الإسلام الصوفي- في دبلوماسية التأثير على

المجتمعات وجذب الحكومات من أجل نقل نسخة من تجربتها الرائدة في مكافحة الإرهاب والتطرف التي يصعب تطبيقها في دول فاشلة ومنهارة مثل مالي ونيجيريا.

وكبديل، يتوجب على الجزائر مواصلة توظيف مقاربة مجتمعية أساسها الإسلام المعتدل مدعومة بالموارد المادية والبرامج التنموية، يمكن أن تمتد إلى مجتمعات دول الساحل والصحراء الكبرى، لكسب حرب تقديم الخدمات ومعالجة المظالم الاقتصادية، والتوجه نحو دبلوماسية صوفية عامة عبر وطنية ببعدها الجديد(التعاون)، collaborative-public diplomacy تحد من سطوة التيارات الدخيلة بمواردها الضخمة، التي تروج للفكر الديني المتطرف، بشرط مراعاة خصوصية كل بيئة ومجتمع- ونجاحه في تحقيق دبلوماسية(دينية) عامة جديدة، تقابله تحديات كبيرة:

التحديات:

- مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة باعتباره مؤسس الدبلوماسية الروحية منذ 1967، مما تسبب في رهن استمرار وتطور الدبلوماسية الدينية الجزائرية نحو نموذج جديد في مكافحة الإرهاب والتطرف، وبعد تنحي الرئيس عن السلطة في 02 أبريل 2019 إثر الحراك الجزائري الذي رفض استمرار بوتفليقة في الحكم، هناك تحديات كبيرة تواجه التيار الصوفي الذي أصبح ينظر إليه على أنه أحد ركائز حكم بوتفليقة الذي ثار عليه الشعب، غير أن مجريات هذا الحراك والشعارات التي رفعت فيه لم تأت على ذكر أي من الزوايا التي عضدت حكم بوتفليقة، وربما ستغفر لها الجماهير هذا الأمر باعتبارها موروث روحي يملكه الشعب الجزائري حتى ولو جرى توظيفه من السلطة لأغراض ذكرناها في هذه الدراسة.
- الغموض والضبابية في طبيعة النظام السياسي الجزائري: هذه المشكلة تطفوا في كل مرة عند محاولة فهم سلوك النظام السياسي في الجزائر وتطرح تساؤلات حول طبيعته إن كان نظاما ديمقراطيا تشاركيا أم نظاما تنمويا منغلقا، كما وصفه هيرث كيث "بالدولة القمعوية التنموية" الذي اعتبره وكالة تنموية مطلقة تمنحها مشروعية لطابعها السلطوي وسياساتها المنغلقة.
- التمويل: واجهت الجزائر تحديا تمويليا -مع تراجع أسعار النفط- في صياغة نموذج جديد في مكافحة التيارات الدخيلة بما تمتلكه من موارد ضخمة تروج للفكر الديني المتطرف(الوهابية).
- التنافس غير الإيجابي بين المغرب والجزائر وانتقال الصراع من المجال السياسي إلى المجال الديني خاصة في إفريقيا.

البداية:

- بناء/تفعيل مؤسسات دينية عبر وطنية معتدلة لا تزول بزوال الأشخاص.
- التعاون بدل التنافس لتجاوز تحديات التمويل، وخلق تنافس إيجابي. مثلا يمكن صياغة مشاريع تعاون جزائري-مغربي، فيما أن الجزائر والمغرب توظفان نفس الأدوات (الصوفية) بهدف واحد لمكافحة الإرهاب والتطرف في إفريقيا، يتوجب عليهما تجاوز التنافس الإقليمي، وتجاوز الصراع السياسي لأن طبيعة الخطر الإرهابي في المنطقة أعظم من مساعي الريادة الإقليمية.

7. هوامش:

¹ سمير قلاع الضروس، "الجهاديون و اغتيال الجغرافيا"، الدين، الدم و البارود: في التوظيف الإستخباراتي للجماعات الإسلامية المسلحة في الشرق الأوسط، حرره بجلول نسيم، بيروت: ابن الندم للنشر و التوزيع، 2017، ص.ص 373-385.

² Jennifer Marshal and Thomas Farr, "Public Diplomacy in an Age of Faith". Toward a New Public Diplomacy: Redirecting U.S. Foreign Policy. Philip Seib, New York, NY: Palgrave Macmillan, 2009, p 196.

³ Jeffrey haynes, "An introduction to international relations and religion". harlow, Eng. new york: Pearson Education, 2013, p 142.

⁴ Jackson and Sorensen, "Introduction to international relations: theories and approaches". uk: oxford university press, 2013, p 286.

⁵ See : vandulka kubàlková, "towards an international political theology". international studies, vol. 29, no.3, 2000, pp 675-704.

⁶ Jonathan Fox, "The Multiple Impacts of Religion on International Relations: Perceptions and Reality. Politique étrangère, 4 Winter Issue, 2006, pp 1059-1060.

⁷ Ioannis Tellidis, "Religion and terrorism". Routledge handbook of critical terrorism studies. Ed by richard jackson, london and new york : routledge, 2016, pp 298-302.

⁸ Hussein Solomon, "Terrorism and Counter-Terrorism in Africa: Fighting Insurgency from Al Shabaab, Ansar Dine and Boko Haram". UK; Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2015, p 11.

⁹ See : Ekaterina Stepanova, "Terrorism In Asymmetrical Conflict: Ideological And Structural Aspects". Stockholm: SIPRI, 2008.

¹⁰ See : Alex Schmid, "The Routledge Handbook Of Terrorism Research". London And New York, Ny: Routledge: Taylor & Francis, 2011.

¹¹ Mark Juergensmeyer, "Does Religion Cause Terrorism". The Cambridge Companion To Religion And Terrorism. Ed James R. Lewis, Cambridge: Cambridge University Press, 2017, pp 11-14.

- ¹²Ojochenemi et.al, '' *Boko Haram: The Socio-Economic Drivers*''. Cham: Springer, 2015, p p 21-25.
- ¹³ محمد حمشي، "الطائفية أداة السياسة الخارجية. تأليف المسألة الطائفية و صناعة الأقليات في الوطن العربي". المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2017، ص 291.
- ¹⁴See : Tom mills and david Miller, ''*religion, radicalization and the causes of terrorism*''. The Cambridge Companion To Religion And Terrorism. Ed James R. Lewis, Cambridge: Cambridge University Press, 2017.
- ¹⁵ Gerard Clarke, '' *Faith-Based Organizations and International Development: An Overview*''. Development, Civil Society and Faith-Based Organizations: Bridging the Sacred and the Secular. eds C. Gerard, & M. Jennings , London and New York: Palgrave Macmillan, 2008, p 24.
- ¹⁶ عبير شوقي ذكي، "العلاقة بين السياسة و الدين في إفريقيا". القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص ص 12-13.
- ¹⁷Mohammed Kroessin and Abdulfatah Mohamed, ''*Saudi Arabian NGOs in Somalia: 'Wahabi' Da'wah or Humanitarian Aid?*''. Development, Civil Society and Faith-Based Organizations: Bridging the Sacred and the Secular .eds G. Clarke, & M. Jennings, Basingstoke England New York: Palgrave Macmillan, 2008, p 188.
- ¹⁸Ibidem.
- ¹⁹Ojochenemi et.al, *op.cit.* pp 68-69.
- ²⁰Ekaterina Stepanova, *op.cit.*
- ²¹إبراهيم الحيدري، "سوسيولوجيا العنف و الإرهاب: لماذا يفجر الإرهابي نفسه و هو متتشي فرحاً؟". المجلد الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الساقى، 2015، ص 145.
- ²²Walidphares, ''*Jihadism's War on Democracy*''. Debating the War of Ideas. Ed E. Patterson, & J. Gallagher, England;Basingstoke, New York, NY: Palgrave Macmillan, 2009, P 24.
- ²³Kroessin and Mohamed,*op.cit.* p 195.
- ²⁴Walid phares, *op.cit.* pp 25-27.
- ²⁵عيسى حنا، منبر المدينة، 2 أكتوبر، 2015، تاريخ الاسترداد 25 أكتوبر، 2018، من المدينة الإخبارية: <https://goo.gl/yzg5qe>
- ²⁶إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص 146.
- ²⁷أنظر: محمد نعمة السماوي، "الحلاليات النائمة: التقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب". المجلد الطبعة الأولى، دار الكتب التاريخية ناشرون، 2015.
- ²⁸إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص ص 163-173.
- ²⁹محمد نعمة السماوي، مرجع سابق، ص 82.
- ³⁰الطاهر بيداني، "تسلسل السلطة في المؤسسة الامنية الجزائرية". فهم الامن القومي الجزائري: من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني، تحرير وليد عبد الحي و نسيم بملول، عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2015، ص 213.
- ³¹نسيم بملول، "المؤسسة العسكرية الجزائرية و تاريخ الاتفاقيات السياسي العسكري في الجزائري". تحرير بملول نسيم و عبد الحي وليد، فهم الامن القومي الجزائري: من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني، عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 131-135.
- ³²John, Ruedy. ''*Continuities And Discontinuities In The Algerian Confrontation With Europe*''. Islam Ism And Secularism In North Africa. Edited by John Ruedy, Washington, Dc: Palgrave Macmillan, 1996, p 73.

³³ نسيم بملول، مرجع سابق، ص ص 136-150.

³⁴ اعتماد وصف نسيم بملول للجهة التحرير كحزب-دولة-جيش في باقي الصفحات يعطينا دلالة واضحة ومختصرة لمكانة وسلطة FLN في الجزائر.

³⁵ نفس المرجع، ص ص 151-158.

³⁶ ميلود ولد الصديق، "فينومينو لوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر". فهم الأمن القومي الجزائري: من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني. تحرير نسيم بملول و وليد عبد الحفي، عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع. 2015، ص ص 162-170.

³⁷ الطاهر بيداني، مرجع سابق، ص 223.

³⁸ أحمد بوديسة، سياق السياسة الخارجية الجزائرية. تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر 2018، من <https://goo.gl/bPbViy>

³⁹ حسن رمعون، الإستعمار، الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر: العلاقة بين الديني و السياسي. ترجمة محمد داود، إنسانيات، 2006، ص ص 13-22.

⁴⁰ تأثرت جمعية العلماء المسلمين بالأفكار التي بلورتها حركة النهضة الإسلامية في الشرق الأوسط، في شخصيات نذكر منها: جمال الدين الأفغاني، محمد عبده إلى جانب مدرسة المنار التي كان يدعمها رشيد رضا بنزعة ذات توجه حنبلي جديد، والتي تجد امتدادا لها في أفكار بن تيمية (القرنين 13-14) وفيما بعد تحولت إلى الوهابية التي تشترك في مسعى إصلاحى يهدف العودة إلى مصادر أساسية للدين وتفسيره حرفيا، ليتعارض مع تقديس الأولياء وبناء الأضرحة والزوايا، ومن جراء هذا اصطدم الإصلاحيون بالزوايا التي كانت تهيمن على الممارسة الدينية في الجزائر. وبما أن الإسلاميين الإصلاحيين كانوا جزءا من جبهة التحرير الوطني، أصبحوا يسيطرون على الشؤون الدينية والتعليم وهذا ما أدى إلى تهميش الصوفيين في هذه الفترة.

⁴¹ John ruedy, op.cit, p 80.

⁴² حسن رمعون، مرجع سابق، ص 25.

⁴³ يرفض الإصلاحيون مختلف النماذج السياسية المعاصرة بدءا من الشيوعية.

⁴⁴ Severine Labat, "Islamism And islamists: The Emergence Of New Types Of Politico-Religious Militants". Islamism And Secularism In North Africa, Edited by John Ruedy, Washington, Dc: Palgrave Macmillan 1996, p 106.

⁴⁵ Stephen Harmon, "Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012-2013". Farnham, Surrey Burlington: Vt: Ashgate, 2014, p 78.

⁴⁶ Habib Tiliouine and Richard Estes, "Social Development in North African Countries: Achievements and Current Challenges". The State of Social Progress of Islamic Societies. eds by Habib Tiliouine, & Richard Estes, Cham: Springer, 2016, p 109.

⁴⁷ غسان سلامة، "الاجتماع و الدولة في المشرق العربي"، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 180.

⁴⁸ اليمين زرواطي، "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008"، لندن: مطبوعات إي-كتب، 2014، ص 91.

⁴⁹ John ruedy, op.cit, p 81.

⁵⁰ Hasan Noorhaidi et al, "CounterTerrorism Strategies in Indonesia, Algeria and Saudi Arabia", Clingendael, Den Haag: Netherlands Institute of International Relations "Clingendael, 2012, p 72.

⁵¹ John ruedy, op.cit, p 82

⁵² اليمين زرواطي، مرجع سابق، ص 93.

⁵³Ojochenemi et.al,op.cit, p p 21-25

⁵⁴الإسلاموية تطلق على الحركات السياسية الدينية التي عادة ما تقوم على اقتراح بديل إسلاموي يقوم على إقصاء كل النماذج السياسية الموجودة والذي يتوقف تجسيد بديلها على إنشاء دولة إسلامية مبنية على فكرة تطابق النظام السياسي والنظام الديني بشكل أساسي.

⁵⁵رابح الزاوي، "محور الصراع الأمني الجزائري مع ظاهرة الإرهاب". فهم الأمن القومي الجزائري: من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، تحرير وليد عبد الحفي ونسيم بملول، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 382-383.

⁵⁶حسن رمعون، مرجع سابق، ص 26.

⁵⁷رابح الزاوي، مرجع سابق، ص 384.

⁵⁸Hasan Noorhaidi.et al, op.cit. p 83.

⁵⁹Fait Muedini, 'Sponsoring Sufism: How Governments Promote "Mystical Islam" In Their Domestic And Foreign Policies, Basingstoke, New York, Ny: Palgrave Macmillan, 2015, p 47.

⁶⁰Ibid, p 48.

⁶¹Walid Phares, 'Jihadism's War on Democracy'. Debating the War of Ideas. Edited by E. D. Patterson, & J. Gallagher, New York, NY: PALGRAVE MACMILLAN, 2009, pp 21-22.

⁶²Naimat. H Virk, 'The Persistence Of Islamist Terrorism Since 1979'. Monterey, California, Naval Postgraduate School, Usa: Dudley Knox Library, 2017.

⁶³منصور لخضاري، "تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر: من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني". أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 19.

⁶⁴Fait Muedini, 'Sponsoring Sufism, op.cit, p 52.

⁶⁵Fait Muedini, 'The Promotion of Sufism in the Politics of Algeria and Morocco'. Islamic Africa, 3 (2), 2012, p p 201-203

⁶⁶Fait Muedini, 'Sponsoring Sufism, op.cit, p 53.

⁶⁷عبد الله بالحبيب. السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، (ب.د.ن)، (ب.د.س.ن)، ص 33.

⁶⁸منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص 16-33.

⁶⁹شمسة بوشنافة و آدم قبي. "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000". مجلة الباحث ، 03، 2004، ص ص 127-132.

⁷⁰منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص 38-41.

⁷¹شمسة بوشنافة وآدم قبي، مرجع سابق، ص ص 134-140.

⁷²Daniel Byman et al. 'Trends in Outside Support for Insurgent Movements'. Santa Monica, California: RAND Corporation, 2001, pp 72-80.

⁷³Dalia Dassa Kaye et al. 'Algeria'. More Freedom, Less Terror?: Liberalization and Political Violence in the Arab World, Edited by : Dalia Dassa Kaye, Frederic Wehrey, Audra K. Grant, Dale Dalia Stah , Santa Monica, CA; Arlington, VA; Pittsburgh: RAND Corporation, 2008.

⁷⁴Fait Muedini, 'Sponsoring Sufism, op.cit, p53.

⁷⁵ نوال مغزيلي، "المصالحة الوطنية: التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرات بلدان الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي، 1 (5)، 2017، ص 408.

⁷⁶Fait Muedini, 'Sponsoring Sufism, op.cit, p54.

⁷⁷ نوال مغزيلي، مرجع سابق، ص 409.

⁷⁸ أنظر: عبد الرزاق باخالد، "المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية". بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي و العلوم الجنائية قسنطينة، الجزائر: كلية الحقوق و العلوم القانونية، 2010.

⁷⁹ أنظر: فطيمة وناس، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ورقلة، الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، 2013.

⁸⁰ See : Fait Muedini, 'Sponsoring Sufism: How Governments Promote "Mystical Islam" In Their Domestic And Foreign Policies, Basingstoke, New York, Ny: Palgrave Macmillan, 2015.

⁸¹ أنظر: حكيمة زوبيري، "الازمة الأمنية في الجزائر و انعكاساتها 1992-1999". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بسكرة - قطب شتمة-، الجزائر: جامعة محمد خيضر، 2016.

⁸² زهية منصر. "السلطة استعملت الزوايا في القضاء على مشاكل الحدود وبسط نفوذها على غرب إفريقيا". موقع جزايرس، 20 أبريل 2012، تاريخ الاسترداد 17 ديسمبر 2018، من على الرابط: <https://goo.gl/tft2wL>

⁸³ نفس المرجع.

⁸⁴Fait Muedini, 'The Promotion of Sufism', pp 204-205.

⁸⁵Ann Marie Wainscott, 'Religious Regulation as Foreign Policy: Morocco's Islamic Diplomacy in West Africa'. *Politics and Religion*, 11 (1), 2017, 1-26.

⁸⁶ عبد الله راقيدي، "الجزائر وظلم العولمة: من العشرية السوداء إلى أزمة البرلمان". رأي اليوم، 5 نوفمبر 2018، تاريخ الاسترداد 5 نوفمبر 2018، من على الرابط: <https://goo.gl/mxLQ8E>

⁸⁷Fait Muedini, 'Sponsoring Sufism, op.cit, p58.

⁸⁸ جهيدة شاوش إخوان، "واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا". أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2015.

⁽⁸⁹⁾ أنس صنهاجي، "دور الصوفية في الإستراتيجية الدينية الجديدة للمملكة المغربية". *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، 15، 2016، ص 21-25.

⁹⁰ منصور مرقومة، "القبيلة و السلطان المجتمع في الجزائر: بحث انثروبولوجي في مجال السياسي التيهري". أطروحة دكتوراه في علوم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة وهران، 2010، ص 144.

⁹¹ طيب جاب الله، "دور الطرق الصوفية و الزوايا في المجتمع الجزائري". *المجلة الأكاديمية معارف*، 14، 2013، ص 133.

⁹²Fait Muedini, 'Sponsoring Sufism, op.cit, p 59.

⁹³Fait Muedini, 'The Promotion of Sufism'. op.cit, pp 204-205.

⁹⁴Hasan Noorhaidi et al, op.cit, pp 73-75.

⁹⁵ Ibid, pp 79-80.

⁹⁶Tokunbo Ojo, "Nigeria, Public Diplomacy And Soft Power". The Routledge Handbook Of Soft Power, Edited By Naren Chitty Et.Al, Abingdon, Oxon : Routledge, 2017, p 323.

⁹⁷فلاح الضروس سمير، مرجع سابق، ص.379-390.

⁹⁸نفس المرجع، ص ص 393-403

⁹⁹See : Alexander Yonah, "annuall Report: Terrorism in North Africa and the Sahel". United States : Inter-University Center for Terrorism Studies: potomac and ILI. 2012; 2013; 2014; 2015; 2016; 2017. On : <https://bit.ly/2HFdFdd>

¹⁰⁰ See :Andre Le Sage, "The Evolving Threat of alQaeda in the Islamic Maghreb". usa: Institute for National Strategic Studies (INSS), July 2011.

¹⁰¹ See : Andreas Hagen," Al Qaeda in the Islamic Maghreb : Leaders and their networks". Alexandria, Mason, Virginie, États-Unis : Praescient Analytics, 2014. P1.

¹⁰² Andre Le Sage, op.cit.

¹⁰³Hussein Solomon,op.cit, p 12.

¹⁰⁴Jude Cocodia, "Nationalist Sentiment, Terrorist Incursions and the Survival of the Malian State". Violent Non-State Actors in Africa: Terrorists, Rebels and Warlords. Eds by Varin Caroline and Abubakar Dauda, Switzerland, Cham: Palgrave Macmillan, 2017, p 46.

¹⁰⁵إياد غالي الزعيم الروحي لتنظيم أنصار الدين في مالي، هو شخصية وطنية تحظى بالاحترام الواسع و المصداقية الكبيرة لدى مجتمع الطوارق في الشمال. وهو ينحدر من مدينة كيدال وقد تبنى الفكر السلفي الجهادي بعدما عمل كسفير ودبلوماسي لدولة مالي في السعودية، والذي شكل أنصار الدين لاحقا بعد عودته من ليبيا بعدما كان أحد ضباط كتائب القذافي.

¹⁰⁶Hussein Solomon,op.cit, p 67.

¹⁰⁷ Jude Cocodia, op.cit, p 55.

¹⁰⁸ Ibid, p 56.

¹⁰⁹ Stephen Harmon, "Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region:Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012-2013". Farnham, Surrey Burlington: Vt: Ashgate, 2014, p p60-69.

¹¹⁰سيد اعمر بن شيخنا، "أزمة مالي: الأسباب و التداعيات". مالي: عودة الإستعمار القديم، من تحرير منتدى العلاقات العربية و الدولية، الدوحة، قطر: دار الكتب القطرية، 2014، ص 79.

¹¹¹عبد الله مامادو باه، "العلاقة بين الأقوام و الأعراق في مالي". مالي: عودة الإستعمار القديم، من تحرير منتدى العلاقات العربية و الدولية، الدوحة، قطر: دار الكتب القطرية، 2014، ص 31.

¹¹²Hussein Solomon,op.cit, p 74.

¹¹³حصلت نيجيريا على استقلالها في أكتوبر 1960، و في عام 1963 أصبحت جمهورية فيدرالية فيها اكبر نسبة سكانية حيث بلغ عدد سكانها حوالي 140 مليون نسمة (التعداد الوطني لعام 2006)، و كأكبر تجمعات السود في العالم(واحد من كل خمسة أفارقة نيجيري). هناك حوالي 250 مجموعة عرقية ن مع ثلاث قبائل إثنية فأكثر من 40% من السكان: من الهوسا والإيويو، واليوروبا. وهناك ما يقرب 374 لهجة داخل هذه المجموعات العرقية. اللغة الرسمية الإنجليزية، ولكن اللغات الرسمية شائعة، أما الديانات الأكثر شعبية واعتناقا تشمل الإسلام 50% و المسيحية من 40-45% من إجمالي السكان.

¹¹⁴A. Ogunfolu, U. Assim, & O. Adejumo, "Boko Haram: On The Road To Algiers?". Boko Haram And International Law.'Eds By J.-M. Iyi, & H. Strydom, Cham, Switzerland: Springer International Publishing Ag,2018, P P179-200.

¹¹⁵ Andre le sage, "The Evolving Threat of alQaeda in the Islamic Maghreb". usa: Institute for National Strategic Studies (INSS), 2011, p p 1-7.

¹¹⁶ سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص 392.

¹¹⁷Stephen Harmon,op.cit, p p 121-128.

¹¹⁸The Institute for Economics and Peace(IEP),“*Global Terrorism Index 2017*”. maryland: start, 2014, p 48.

¹¹⁹Ibid, p 46.

¹²⁰Ademola Adediji, “*The Politicization of Ethnicity as Source of Conflict The Nigerian Situation*”. Wiesbaden: Springer, 2016,pp419-428.

¹²¹Hasan Noorhaidi.et al,op.cit, p 85-86.

¹²²Ojochenemi et.al,’op.cit, p p 26-30.

¹²³Jonathan Hill,“*Sufism In Northern Nigeria Force For Counter-Radicalization*”. Carlisle PA: Strategic Studies Institute, US Army War College. 2010, p p 1-3.

¹²⁴نبيل بويبة، "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام: جامعة الجزائر 3، 2011، ص 153.

¹²⁵Stephen Harmon,op.cit, p 127.

¹²⁶Ojochenemi et.al,’op.cit, p p 32-33.

¹²⁷Marinus Iwuchukwu,“*Muslim-Christian Dialogue in Postcolonial Northern Nigeria: The Challenges of Inclusive Cultural and Religious Pluralism*”. New York, Ny: Palgrave Macmillan, 2013, p 131.

¹²⁸أحمد محمد عبد الكريم."بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية أزومه التطرف والفساد في أفريقيا". القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 1-2.

¹²⁹Jonathan Hill, op.cit, p 4.

¹³⁰Stephen Harmon,op.cit, pp 111-118.

¹³¹Ojochenemi et.al,’op.cit, p 37.

¹³²مریم مهيدي،"الدبلوماسية الجزائرية و مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص الدبلوماسية . الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية: الجزائر3، 2013، ص 58.

¹³³Hasan Noorhaidi.et al,op.cit, p 90.

¹³⁴Laid Zaghlami,“*Public diplomacy and soft power in Algeria’s foreign policy*”. The Routledge Handbook of Soft Power Routledge. Eds By Naren Chitty, (pp. 326-337). Abingdon: Routledge, 2016, p 326.

¹³⁵سمير قط،"البعد الأفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري". أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2017، ص ص 125-135.

¹³⁶نور فلاك،"مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا و إستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي". دراسات حول الجزائر والعالم، 2(6)، 2017، ص ص 441-458.

¹³⁷سميرة باسط،"الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 2014-1999". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسنطينة: جامعة منتوري، 2014، ص 134.

- ¹³⁸ فريدة كروشي و قوي بوحنية، "دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية". دفاتر السياسة و القانون، 9 (16)، 2017، ص ص 51-64.
- ¹³⁹ السعيد حزري، "دور الجزائر في إرساء نظام تجريم دفع الفدية". مجلة المفكر، 14، 2017، ص ص 351-365.
- ¹⁴⁰ سميرة باسط، مرجع سابق، ص 135.
- ¹⁴¹ The Combating Terrorism Center, "The North Africa Project: The Trans-Sahara Counterterrorism Partnership". Cullum Road, West Point, NY: United States Military Academy, 2007.
- ¹⁴² زكرياء بودن، "أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على و تأثيرها على الأمن الوطني 2010-2014". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، بسكرة-الجزائر: جامعة محمد خيضر، 2015، ص ص 1-20.
- ¹⁴³ Hussein Solomon, "The African state and the failure of US counter-terrorism initiatives in Africa: The cases of Nigeria and Mali". South African Journal of International Affairs, 3 (20), 2013, 427-445.
- ¹⁴⁴ Stephen Harmon, op.cit, p. 141.
- ¹⁴⁵ محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي: بين الاستمرارية و التغيير". Beau Bassin, Mauritius: Nor publishing، 2017، ص 29.
- ¹⁴⁶ نوال مغزيلي، "المصالحة الوطنية: التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرات بلدان الربيع العربي". المركز الديمقراطي العربي، 1 (5)، 2017، ص 407.
- ¹⁴⁷ محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص 30.
- ¹⁴⁸ Laid Zaghلامي, op.cit, p 328.
- ¹⁴⁹ سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي". رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2011، ص 21.
- ¹⁵⁰ محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص ص 32-33.
- ¹⁵¹ الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، "دساتير الجزائر". 2018، على: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.htm>
- ¹⁵² يشار إلى أهمية التيار الصوفي في السياسة الخارجية الجزائرية أيضا في تنظيم المؤتمرات العالمية ومرافقة وزير الشؤون الدينية لرئيس الجمهورية في زيارته لدول الساحل والصحراء الكبرى.
- ¹⁵³ سليم العايب، مرجع سابق، ص 152.
- ¹⁵⁴ رضا شوادر، "المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية التماثلية و غير التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي 1999-2016". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2017 ص 174.
- ¹⁵⁵ Laid Zaghلامي, op.cit, p 329-331.
- ¹⁵⁶ Costas Constantinou and Maria Tselepou, "Branding Orthodoxy: Religious diplomacy and the Makarios legacy in Sub-Saharan Africa", Place Branding and Public Diplomacy, 13 (3), 2017, pp 179-178.

- ¹⁵⁷Katarzyna Pisarska, "The Domestic Dimension of Public Diplomacy: Evaluating Success through Civil Engagement". London: Palgrave Macmillan, 2016, p 1
- ¹⁵⁸Basia Spalek, "Counter-Terrorism: Community- Based Approaches to Preventing Terror Crime". Houndsmills, Basingstoke, Hampshire New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2012, p 1.
- ¹⁵⁹Ann Marie Wainscott, "Religious Regulation as Foreign Policy: Morocco's Islamic Diplomacy in West Africa". *Politics and Religion*, 11 (1), 2017, pp 1-26.
- ¹⁶⁰Harris Pesto, "The Role of Diplomacy in the Fight Against Terrorism". *Connections*, 1 (10), 2010, p 80.
- ¹⁶¹Anthony Deos and Geoffrey Allen Pigman, "Sustainable Public Diplomacy: Communicating about Identity, Interests and Terrorism". Sustainable Diplomacies, eds by Costas Constantinou and James Der Derian, Basingstoke, New York: Palgrave Macmillan, 2010, p 153.
- ¹⁶²Jan Melissen, "The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations". London And New York, N.Y: Palgrave Macmillan, 2005, p 1.
- ¹⁶³See : Joseph Nye Jr, "The Future of Power". New York, NY: Public Affairs, 2011.
- ¹⁶⁴Laid Zaghlami, op.cit, p 326.
- ¹⁶⁵عمر بن عيشة، "الدبلوماسية الروحية و طرق الصوفية الجزائرية". جزائرس، 16 فيفري، 2014، تاريخ الاسترداد 15 ديسمبر 2018، من على الرابط:
<https://www.djazairnews.com/djazairnews/68816>
- ¹⁶⁶تنطلق الرابطة في عملها من مبادئ والقيم القائمة على شمولية الدين الإسلامي للزمان والمكان والمرجعية السنية المالكية السائدة في المنطقة، وتسعى هذه الهيئة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها ترسيخ منهجية الاعتدال ضمن وسطية الإسلام ونبذ العنف والغلو والتطرف، ونشر ثقافة السلم والحوار وتحقيق التماسك الاجتماعي. لمزيد من المعلومات انظر: <http://www.liguesahel.com/?p=12526>
- ¹⁶⁷انظر: سليم هيمنات، "تصدير "الأمن الروحي" كآلية إستراتيجية للتمدد المغربي في إفريقيا". الرابط: المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2018.
- ¹⁶⁸تطوير برامج تكوينية بعد اتفاق المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب و رابطة أئمة ودعاة الساحل في 2017/10/08 لمزيد من المعلومات انظر في موقع رابطة علماء وأئمة ودعاة الساحل: <http://www.liguesahel.com>
- ¹⁶⁹دزاير نيوز، الاتفاق بين المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب و رابطة أئمة الساحل على تطوير برنامج تكويني خاص بأئمة ودعاة إفريقيا، 2017، تم الإسترداد بتاريخ 15 ديسمبر 2018، على الرابط: <https://goo.gl/8zGNVv>
- ¹⁷⁰رابطة علماء و ائمة الساحل، "رابطة علماء و دعاة الساحل: مؤسسة مرجعية في مجال مكافحة الغلو والتطرف". 2018، تاريخ الإسترداد في: 15 ديسمبر 2018 على: <http://www.liguesahel.com>
- ¹⁷¹See : Ali Fisher, "Collaborative Public Diplomacy". Basingstoke, Hampshire; New York, Ny: Palgrave Macmillan, 2013.
- ¹⁷²Katarzyna Pisarska, op.cit, pp 2-3-4.